



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

#### محضر الجلسة الثانية

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٣/ ذو الحجة ١٤١٢  
هجريه، الموافق ٢٤/٦/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢)

#### جدول الاعمال

الصفحة	
٣	١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
٣	٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
	أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي .
	ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو سليم .
٣	٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٣٠) تاريخ ١٩/٣/١٩٩٢، والمضمن مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ .
٣٨	٤ - ما يجد من اعمال .
	لاشيء .
٤٠	٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
	عينت يوم الاحد القادم ٢٩/٦/١٩٩٢ الساعة الخامسة مساءً .

#### مجلس النواب

٥٢

محمد العلاونه، سليم الزعبي، يعقوب قرش،  
استاذ يوسف العظم .  
نكتفي هذا اليوم ونحن نستمع الأذان  
الآن .

السيد الأمين العام :

٥ - ما يجد من اعمال .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : الجلسة القادمة  
صباح الاربعاء الساعة العاشرة وارجو ان يحتفظ  
الجميع بالملف الخاص به لانه سيأخذ عدة  
جلسات ولا يوزع اي شيء جديد ما عدا ما هو  
بايديكم .

فارجو الاحتفاظ بها ولا يوجد عندنا نسخ  
اضافية .

شكراً لكم .

وترفع الجلسة الى صباح الاربعاء الساعة  
العاشرة .

سلطات، السلطة التشريعية، والتنفيذية  
والسلطة القضائية .  
ونحن بهذا الأسلوب ندخل في تنازع بين  
السلطات . والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام  
ورحمة الله . سماحة الاستاذ تعود ان يحثج عندما  
يعطي الدور ارجو من سماحته ان يطلع على  
قائمة الامانة العامة بنفسه، حتى يتيقن من دورة  
في التسجيل قائمة الامانة العامة جاهزة للنظر،  
حقيقة هذا النقاش نقاش مثمر وجيد وارجو ان  
لا يضيق صدر احد بمستوى النقاش الذي تم،  
وهو نقاش ممتاز وهذا هو قانون الأحزاب وهذه  
مسيرة الديمقراطية والشورى، ونحن بحاجة الى  
ان نتعود أن يناقش بعضنا بعضاً، وان يتسع  
صدر الجميع للجميع .

بقي عندي من الاسماء ما هو مسجل  
الاخوة :-

حسني الشيايب، عيسى المدانات، محمد  
الزبن، عبدالرؤوف الروابده، عطا الشهبان،

«انتهت الجلسة»

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عريبات

هذا من الأصول

كلنا من الله

## مجلس النواب

### مجلس الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢٣/ذوالحججة/١٤١٢ هجري، الواقع في ٢٤/٦/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية) من الدورة (الاستثنائية الاولى) للدورة العادية الثالثة برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: نايف الحديد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عبدالحفيظ علاوي، د. محمد ابو عليم.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا احد.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكور: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

٨ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٩ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١١ - معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير الدولة.

١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٣ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٤ - سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيخات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٦ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٨ - معالي السيد سلطان البعدوان: وزير الدولة.

١٩ - معالي الدكتور محمود السمره: وزير الثقافة.

٢٠ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التكوين.

٢١ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

والتضمن مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

(القرار موزع في الجلسة الاولى)

معالي رئيس المجلس: تستكمل المناقشات وهناك اساءة مسجلة من الجلسة السابقة احتفظ الاخوة المسجلين بحقهم في الكلام في هذه الجلسة. نستمر ونتابع المناقشات، واذا سمحتم جلسة الاحد والاربعاء هي للقوانين فقط وجلسة الاثنين هي للمناقشات العامة.

الدكتور يوسف الخصاونة: هذه عاجلة معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الموضوع العاجل موضوع اخر، هذه جلسة استثنائية جلسة الاحد والاربعاء هي للقوانين ويوم الاثنين للمناقشات التي يمكن تقديمها بالمواد ديوان المحاسبة، التحقيقات النيابة، القضايا الوطنية، فارجو ان نلتزم بذلك، ولهذا ارجو ان تكتفي بالنقاش في موضوع ما تم الاتفاق عليه، ارجو ان نبقي فقط في حدود القوانين، الشيخ عبدالباقى جو.

السيد عبدالباقى جو: سبقي ضمن هذا الموضوع دون ان نتجاوزه.

معالي رئيس المجلس: سأسجلك في كلمة داخل الموضوع.

السيد عبدالباقى جو: اتكلم الان؟

معالي رئيس المجلس: لا، اذا سمحت، انا اسجلك الان.

السيد عبدالباقى جو: ارجو ان اتكلم

٢٢ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالية اسمائهم:

د. حسين ابو عرابي، علي الحسين، محمد الرديني، رائد الحلواني.

### الفتح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، بسم الله نفتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكرا سيدي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبدالحفيظ علاوي.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد ابو عليم.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على معذرة النائبين المحترمين؟ الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٣٠) تاريخ ١٩/٣/١٩٩٢،



قبل ان نبتعد.

معالي رئيس المجلس: لن نبتعد  
ومأسجلك الان للحديث، الاسماء المسجلة  
وحسب ما تبقى من الجلسة السابقة الان الدور  
للاستاذ يوسف العظم، تسجل اسماء الاستاذ  
عيسى الرميوني، الاستاذ العكور، ونحن في  
المادة الثالثة، الاستاذ الخريسات، العمري  
فارس النابلسي، محمد الحاج، الان الاخ  
الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم:

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكرا معالي الرئيس

التعددية كما تضمنها الميثاق لا تتناقى مع  
الاسلام طالما لا يقال فيها الحاد ولا يدعي فيها  
الى فساد وهذه من ثوابت الميثاق التي التقينا  
عليها جميعا ليسير هذا البلد نحو الامن  
والسلام.

وقانون الاحزاب وضع ووفق على  
مناقشته في المجلس بعد ان عدلته اللجنة  
القانونية وارى انه قد اجتاز مرحلة القبول او  
عدم القبول.

واهم نقطتين في قانون الاحزاب

١ - موضوع الترخيص.

٢ - موضوع العقوبات

ومعظم المواد وقد اطلعت عليها وعمل  
تعديل الحكومة يمكن ان نلتقي عليها جميعا دون  
ان نضيع وقتنا موضوع العقوبات  
والترخيص لابد ان تحتاح الى وقت نتحدث فيه  
بعقلانية ونصل الى قرارات موضوعية.

وما عدا هذين الموضوعين اشياء شكلية  
ولفظية لا تؤدي الى خلاف جذري نقضي فيه  
اياما من البحث والنقاش والجدل مما يضيع وقت  
الدورة الاستثنائية التي نأمل ان ننجز فيها الكثير  
من ركائز الديمقراطية والحوار الحر والشورى  
الحكيمة المتزنة. وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم،  
الدكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكرا معالي  
الرئيس.

معالي الرئيس: الاخوة الزملاء

ان وعينا لاهمية هذا القانون باعتباره  
القانون الاساسي للديمقراطية الشابة يقتضي منا  
في معالجته الابتعاد عن التشنج والغموض  
والخلود بدلا من ذلك الى الموضوعية والدقة ميزة  
اي قانون واعمال العقل الهادي.

ولابد لهذه الغاية من التفريق بين علم  
السياسة وعلم القانون والفرق بينهما يكمن في ان  
السياسة هي علاقات قوى والدولة هي تجسيد  
احتكار القوة، ومن هنا قيل ان علم السياسة هو  
علم الدولة. ولكن هذه القوى هي من افرازات  
الايدولوجيا او المصالح او كليهما. ومن هنا فهي  
تبقى حتما اسيرة تحيزها الايدولوجي والمصلحي  
هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فلنكي لا تتحول  
الدولة الى مجتمع فوضي تصطرع فيه قوى عمياء  
لا لاجم لها فان الديمقراطية ذاتها تقتضي وجود  
القانون وسيادته وهنا تكمن قيمة القانون في  
الدولة الذي يمنع الدولة من التحول الى تتين كما  
وضعت ويجعلها دولة القانون بدلا ان تكون

يتضمن النص الذي يعرف الحزب اي ما من  
شأنه ان يتدخل في محتوى فكر الحزب وبرامجه.  
بل يقتصر فقط على تقييده بمشروعية الدستور  
والقانون المنبثق عنه. وترك الحرية له هو في  
تحديد فكره وبرامجه وحتى ترك الحرية له في تغيير  
هذا الفكر او تطويره.

انطلاقا من هذا فاني ارى ضرورة حذف  
ما ورد في مشروع الحكومة من المادة «٣» التي  
تعرف الحزب حول الاشارة الى «مبادئ»  
واهداف مشتركة وكذلك حذف وتحقيق برامج  
محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية لهذه الغاية، لماذا؟ لاننا ندخل ما  
هو ليس قانوني طبقا للديمقراطية لترتب عليه اثر  
قانوني ولا يجوز ان نرتب اثر قانوني على ما هو  
ليس قانوني، ومن ثم يمكن التساؤل لماذا اساسا  
تقتصر هذه البرامج على البرامج السياسية  
والاقتصادية والاجتماعية؟ فالسياسة تشمل هذا  
وتشمل اي شيء اخر.

تشمل الموقف من الفن وتشمل الموقف من  
البيئة، فلماذا لا ينص عليها مثلا؟

لذلك ارى حسبا للجدل ان يحذف هذا  
النص وكما فعلت اللجنة القانونية في صياغتها.

اما بخصوص ان يعرف الحزب على انه  
جماعة او تنظيم سياسي، فاني ارى ان كثيرا من  
الجدل هو جدل حول اللغة، وان لا فرق كبير  
بين تنظيم وجماعة من ناحية المصطلح.

ومن هنا اقول كل حزب هو جماعة،  
واقول استكمالا لذلك ان هذه الجماعة قد  
تكتسب اشكالا متعددة من التنظيم، ومن هنا

التنين وفي الوقت ذاته يحمي هذا القانون حرية  
الافراد والجماعات ومصالحهم ويتيح حرية  
تفاعلهم وتطورهم في الفكر كما في البناء المادي  
الذي يتنظمهم. تصبح مهمة القانون والحالة  
هذه فقط ننظم علاقات القوى وليس تحديد  
محتواها فلا يحدد القانون الديمقراطي ماذا تفكر  
وما هو مضمون رأيك وماذا تريد وماذا تطمح  
وانما ننظم كيف تكون علاقاتك بالتفكير الاخر  
والرأي الاخر والطموح الاخر كائنا ما كان هذا  
الرأي الاخر يتاح بذلك تبلور فكر الجماعة  
الوطنية ورأيها وطموحها دونما مقيدات غير تلك  
التي تفرضها ديمقراطية القانون بمرتكزاتها  
الاساسية من ناحية تداول السلطة بما يفترض  
التعددية ومن ناحية اخرى التداول السلمي  
للسلطة بما يفترض احترام الدستور والانسجام  
معه.

ان هذا الفهم وحده هو الذي يمنع اي  
ديمقراطي حقيقي من ادعاء احتكار تمثيل  
الشعب ومصلحة الشعب وطموح الشعب  
وحرية الشعب.

فمن يدري قد يكون هذا المدعي حادقا  
وقد يكون كما شخصية «الدغري» في السلسل  
التلفزيوني المعروف. اقول ان هذا الفهم وحده  
هو الذي يحسم ايضا الجدل ليس حول مفهوم  
الحزب فهذا مهمة الفكر السياسي الذي يجب  
ان يبقى حرا. وانما يحسم الجدل حول قانون  
ينظم الاحزاب الذي نحن بصده.

ومن هنا فمن البديهي ان نقول ان لكل  
حزب مبادئ واهداف وان لكل حزب برامج  
مختلفة ولكنني ارى لا ضرورة اطلاقا لان

كلنا من الشعب

كلنا من المصلين

عرفت الاشكال الرخوة في التنظيم وعرفت الاشكال المركزية، وكتب تنظير كثير حول الديمقراطية المركزية في الاحزاب الحديثة، ولكننا نعلم ان هناك اشكالا من التنظيم لا تعدو ان تكون اكثر من مجرد اجتماع موسمي لجمعية عامة للحزب فشكل الجماعة التي نسميها حزب اذن شكل يتعدد ويتنوع. بالمقابل ليس كل تنظيم سياسي حزب، فالحكومة وقد لا تكون حزبا هي تنظيم سياسي، ومن ثم هناك تنظيمات سياسية غير وطنية وتتعدى حدود الوطن.

لذلك اقترح لهذه الغاية وان تنتهي من الجدل حول هذه النقطة بان نعرف الحزب على انه جماعة منظمة مهما كان شكل التنظيم هذا، اقترح اضافة كلمة منظمة الى كلمة جماعة، جماعة منظمة اذن.

اما من حيث الشخصية الاعتبارية للحزب وهو ما اضيف في الفقرة «ب» من نص اللجنة القانونية، اذا كنا نعلم ان للشركة شخصية اعتبارية، وللجمعية الخيرية شخصية اعتبارية وللنادي شخصية اعتبارية، فلا بد اذن ان نعطي الحزب شخصية اعتبارية ولا بد من النص على ذلك فائدة هذا النص كثيرة اولها واعتقد هذا ضروري وهو التمييز بين عضو الحزب سواء اكان في القيادة ام في قاعدة الحزب وبين الحزب نفسه. والا يأخذ الحزب كمؤسسة بجديره عضو او مخالفة قانونية ارتكبتها عضو فيه اكان في القيادة ام في غير القيادة.

ومن هنا اوافق كليا على ضرورة الاحتفاظ بالنص في الفقرة «ب»، تكون للحزب شخصية اعتبارية وان هذه الشخصية الاعتبارية لا تخضع

في حلها الا لنظامه الاساسي او بقرار من المحكمة، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ عيسى مدانات.

السيد عيسى مدانات: شكرا سيدي الرئيس. سيكون حديثي مركزا على مسألة تعريف الحزب وهو المتضمن في المادة الثالثة، سواء كان في مشروع القانون المقدم من جانب الحكومة او من جانب اللجنة القانونية في نظري ان الحزب هو ليس جماعة فقط او هيئة كما اراد ان يستشهد زميلنا رئيس اللجنة القانونية الاخ ابو شجاع في قانون سنة ١٩٥٥، فليست كل جماعة او هيئة تشكل حزبا، يمكن ان تكون هذه الجماعة او الهيئة ذات صفة طائفية او قبلية او فلسفية او غيرها ولذلك ينبغي ان تكون هذه الجماعة سياسية ولكن ايضا ليست كل جماعة سياسية هي حزب سياسي، يفترض ان يكون لكل حزب سياسي برنامج سياسي ولا بد من تنفيذ هذا البرنامج، لكي ينفذ على ارض الواقع لا يمكن ان يتم بصورة عفوية وانما لا بد من التزام تنظيمي.

فتصبح الصيغة هي التالية، في نظري، الحزب جماعة سياسية منظمة وهذا التنظيم وارد في المشروع المقدم من جانب الحكومة وساقط في الصيغة التي قدمتها اللجنة القانونية كل حزب سواء كان يميني او يساري او ليبرالي الى ما هنالك من اشكال الاحزاب لا بد ان يكون منظما كي يستطيع الاعضاء كل في مجاله وكل منظمة من منظماته تنفيذ المهام الملقاه على عاتقها.

عندئذ لا يستطيع ان يقوم بأي مهمة، وانا الحقيقة استغربت ان لا تكون هذه المسألة مثبتة في المادة «٣» التي تقرر اللجنة القانونية، لاني اعرف ان العديد من اعضاء اللجنة القانونية لهم تجربة حزبية ايضا. من اجل ذلك اري ان نزاجح ما بين الصيغة التي قدمتها الحكومة والصيغة التي قدمتها اللجنة القانونية بان نقول الحزب هو كل جماعة او هيئة سياسية اردنية منظمة وتتألف وفقا للدستور والقانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية. . . وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ محمد العلوانة.

السيد محمد العلوانة:  
بسم الله الرحمن الرحيم  
انا حقيقة اثنى عاليا الطريقة التي ناقش بها المجلس الكريم هذا القانون.

مع الاحترام والتقدير للاحوة الزملاء الذين تحدثوا عن تعريف كلمة حزب في القواميس العالمية وفق السياسة الدولية، اقول ان العرب تقول ان الحزب انهم جماعة من الناس وكل طائفة هواهم واحد، وآخرون تحدثوا عن سلطة الحزب مثبتين حق السلطة «للحزب بل لكل» حزب داخل الدولة الواحدة والمجتمع الواحد، وهذا طرح خطير ذلك ان تعدد السلطات ضمن المجتمع اضافة الى سلطة الدولة يعني الصراع على السلطة حتى تخلص السلطة الى جهة واحدة وحزب واحد عندئذ تصبح الساحة دموية وهذا مرفوض عرفا وقانونا فكيف يمكن ان تثبت هذه الجرائم بقانون قال تعالى «لو كان فيها اله الا الله لفسدناه».

في وقت من الاوقات ايام الاحكام العرفية وسياسة القوانين الاستثنائية كان يطلب من الاردنيين المشتبه بانتسابهم الى احزاب سياسية امر واحد فقط وهو ان يفك ارتباطه التنظيمي ويحتفظ بعد ذلك بكل ما يريد يده يدرس فلسفة يده يعمل افكار ثورية او غير ثورية او دينية ان لا يكون له اي ارتباط تنظيمي وعندئذ لا يستطيع ان يفعل اي شيء لوحده فاذا لم تكن هذه الجماعة السياسية منظمة لا يستطيع افرادها ان ينفذوا اي برنامج سياسي لهذه الجماعة.

ولذلك فمسألة التنظيم في الاحزاب هي مسألة اساسية ويجب ان يرد ويؤكد على وجود التنظيم في تعريف الحزب السياسي، الحزب السياسي هو جماعة او هيئة، ما شئت ان نقول عنها. سياسية منظمة.

وللتنظيم اهمية كبيرة جدا ودائما كان الحزبيون يستشهدون بالجيش الفرنسي جيش «نابليون» الذي غزى مصر في اوائل القرن الماضي، فكانوا يقولون ما يلي وهذه حقيقة تاريخية بالمناسبة ان كل جندي مملوكي يقف اما جندي فرنسي من جنودهم كان يصصره لان الجندي المملوكي كان قويا وكان يناضل على ارضه وعلى ترابه الوطني، وكل اثنين فرنسيين يقابلوا اثنين من المماليك ايضا كانت الغلبة للمماليك، لكن سرية من الجيش الفرنسي كانت تهزم كتيبة من جيش المماليك بسبب التنظيم العالي التي تمتع فيه جيش «نابليون». وهذا الكلام ايضا ينطبق على مسألة الاحزاب السياسية، فالحزب السياسي اذا لم يكن منظما



ان هذه الظروف خطورة كبيرة على هويتنا الفكرية والسياسية وكأننا بلا جذور نبعث عن ذاتنا او انه ليس لنا مكان تحت الشمس.

انني اسجل هنا ولا اتي بجديد، اننا امة لها جذورها العميقة عبر التاريخ هويتنا المتميزة فكريا وسياسيا واننا في الاردن سنان الرمح لهذه الامة لمواقفنا المبدئية الثابتة ورفض كل شكل من اشكال التبعية والتلون، وان قيادتنا الهاشمية تمثل عمق النهضة لهذه الامة الماجدة ولا يصلح اخر هذه الامة الا بما يصلح اولها، وان الاردن بقيادته وشعبه اثبت بالتجربة لياقته لارض الرباط وتليق به، واذا كان الاردن قد انفتح على الحضارات وتعامل مع معطيات العصر فلا يعني هذا ذوبان شخصيته او ان ذلك على حساب قناعاته، وان تجديد نشاطاتنا السياسية ليس على حساب المتاجرة بالصفقات التي تؤثر على العزة والكرامة الوطنية.

ان في الاردن شعب ذكي يتعامل مع المستجدات بوعي ولا يسمح ابدا بالمساس بالثوابت والمرتكزات التي قضى الرجال نجدهم في سبيلها ولا زالت المواكب تسير والاجيال تتحفز لتؤدي ما عليها من ضريبة ضمن اطار الخلق الكريم الذي لا تستقيم الحياة الا به ولا تستقر العدالة الا في اطاره.

ومن هنا فان اية محاولة للخروج عن هذا الاطار محاولة مينة قبل ان تولد.

لقد عجمنا الحياة وعجمتنا، وان لنا ان نفق وقفة من الظلم الذي الحق بنا ويامتنا من الايديولوجيات العالمية وانظمتها البائدة

والسائدة وقد التقت كلها على الظلم والطغيان تبع لنا الديمقراطية بكلام معسول فهل توجهنا اليوم ونحن نناقش قانون الاحزاب السياسية في الاردن نحو تلك النماذج القاتمة القائمة في العالم التي قتلت بفعلها الشعوب باسم حكم الشعوب لنفسها ووادت الحرية باسم الحريات، او ترانا نجد فيها اوجد من انظمة تابعة عاشت شعوبها الكبت والظلم على ايديها. او تلك التي اوجدوا فيها الفرقة باسم الاحزاب او القبلية فتحوّلت الى حمامات دم لا تبقى ولا تذر.

اقول وانتم اكثر مني حرصا على البلد وامن البلد ومستقبل البلد، لا احد منا يريد ان يسجل على نفسه سلبية قاتلة فيما لا سمح الله لو اقر هذا القانون من غير ضوابط قوية وزواجر كافية ووضوحا يقطع الطريق على متسلي الظلمة الذين يتسلقون فوق الشعب وعلى ظهره لافساد امته والعبث في استقراره وتعكيره ههنا صفو عيشه وقطع عرى تعاونه واخوته.

وحق يسهم هذا القانون في التعاون البناء على البر والتقوى من خلال المشورة وقبول الرأي الاخر اقترح ان تصاغ المادة الثالثة كالتالي:

الحزب هو كل جماعة تنظيمية سياسية اردنية تشكل بمقتضى احكام هذا القانون تجمعهم قناعات مشتركة لتحقيق الاهداف العامة للشعب، بقصد المساهمة في الحياة السياسية المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة سلمية وسليمة وفقا للمرتكزات والثوابت الاردنية السائدة والمتمثلة بالخلق الكريم والتعاون الاخوي بين الافراد

حول ماذا؟

السيد عيسى الريموني: تعليق على حديثك معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: لا، الان مش مفتوح المجال للتعليق، نحن نحكي من ناحية تنظيمية فقط.

السيد عيسى الريموني: اقترح على ذلك اذا سمحت لي، اقترح على تعليقك قد ينظم الجلسة ويختصر الزمن والوقت ومن ثم يخدم غايات هذا القانون ومصلحة الشعب الاردني.

هل تسمح بتقديم هذا الاقتراح؟

معالي رئيس المجلس: تفضل.

السيد عيسى الريموني: شكرا سيدي الرئيس.

الروح الديمقراطية التي تتعامل بها مع اعضاء المجلس نعتز ونفاخر بها، ولكن هذا القانون جاء في نهاية تقريبا الدورة البرلمانية، فاذا تركت المناقشات على اطلاقها بشكل لا تتضبط بل هي مراحل تثقيف الى بعضنا البعض، يستغرق هذا القانون منا سنتين. وبالتالي سوف تأتي نهاية الدورة البرلمانية ونحن لم ننجز القانون، وهذا لا يخدم كثير من شرائح المجتمع الاردنية السياسية التي تنتظر ان القانون عندما يصدر يغطي حاجتها للعمل السياسي.

لذلك اقترح معالي الرئيس ان تصبح اقتراحات محددة على المادة وليس استعراض ونقاش وتثقيف سياسي، ان من يريد ان يعدل ان يعدل اقتراح فقط وليس استعراض وتعليق على مادة الحكومة ولا على المادة المعدلة من

والجماعات وان لا تؤثر التعددية السياسية وقبول الرأي الاخر على الوحدة الوطنية في اطار سيادة القانون. . وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، اود ان انوه ان ما طالب به بعض الاخوة من بداية البحث في المواد ان يكون هناك حديث عام ردا على المذكرة التي قدمتها اللجنة القانونية للتصور. انا اقول اننا بحاجة ان نوسع صدورنا شوية ونسمع كلام الجميع، لاننا حقيقة في مسيرتنا السياسية الديمقراطية بحاجة الى استكمال انشاء البنية التحتية السياسية الديمقراطية، وهذا يحتاج قليل من الصبر على الاقل وبالتالي هذه المناقشات وخاصة في بداية القانون نجعلها بالتالي في مقترحات عديدة تعرض على المجلس الكريم والقرار لكم. وهذا لا يعني بحال من الاحوال تضيق الوقت او عدم الاسراع في انجاز هذا القانون الاساسي كما هو مطلب الجميع. ولهذا ارجو من اخواني الذين قدموا اقتراحات ان يقدموها مكتوبة للامانة العامة حتى يتم تلخيصها وعرضها على المجلس الكريم.

كما ارجو ان انوه ان هناك بعض الاخوة تحدثوا اكثر من مرة في هذه المادة او في هذا الموضوع ونعي ذلك. وهناك اساءة مسجلة سنمر عليها جميعا ونعطي الاولوية للذين يتحدثون للمرة الاولى، والباب مفتوح للاخوة جميعا ان يتحدثوا الاستاذ عيسى.

السيد عيسى الريموني: شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: عفوا الحديث

هكذا من المأهول

اللجنة القانونية، أما ان يدخل في الموضوع مباشرة مقترحا او لا يحدث والسبب اننا جميعا سياسيون ونذكر ومتفقون وافكارنا معروفة، وانتشاءاتنا معروفة اما اذا اصبحنا تلاميذ في مدارس امل ان نتجاوزها فنبقى من يريد ان يتحدث ومن يريد ان ينسحب فليانسحب، او ندخل في الاقتراح المباشر للتعديل... وشكرا. اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكرا، احنا قلنا البنية التحتية بدنا نستكملها حتى نثني على اساس قوي، ما نخاف لان الامور منضبطة وفي الحدود التي تفضلت فيها، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين محلي رئيس اللجنة القانونية: انا ادرك اهمية هذا القانون وادرك حرص الزملاء على الوقت، وحماية لوقت هذا المجلس الكريم انا اعلم اننا نناقش مادة وردت في مشروع الحكومة عدة كسل في هذا المجلس وعلى ما اعتقد ان الحكومة ذاتها ترى تعديل هذه المادة، وقد مرر على البعض على رؤساء الكتل هذه التعديلات، فارى كائننا الان نناقش مشروع قانون الحكومة نفسها لها رأي اخر فيه، او عدد من الكتل ترى تعديل هذه الصيغ، فكائننا حقيقة نضيق وقت في مواد الحكومة وبعض الكتل ترى تغييرها. فلماذا اضاعة هذا الوقت؟ لماذا لا نضع الامور في مكانها ولا نترك بعضنا بعضا؟

انا اقترح على المجلس الكريم هذه التعديلات التي مررت والتي بعضها هناك اتفاق على صيغ معينة بين الجميع حولها، ارى ان

تطرح حقيقة ونحدد الية للاتفاق السريع عليها. بحيث يجتمع رؤساء الكتل مع اللجنة القانونية ان رغبت ان قدرتم ذلك، لنصل الى اتفاق حول هذا الموضوع ليطلع على هذا المجلس ونحامي وقته وننجز انجازا واسعا جادا في هذه الدورة الاستثنائية... وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة نقطة النظام تتعلق معالي الرئيس فيها تفضلت به من ان الذي يقدم اقتراح يجب ان يقدمه مكتوبا للامانة الاقتراح الذي يقدم للامانة هو الذي يثنى عليه.

هناك اقتراحات ثني عليها يجوز تقديمها للامانة، اما الاقتراح الذي لا يثنى عليه ارجو ان لا يقدم للامانة معالي الرئيس... شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، نحن نحكي عن السابق حقيقة والامانة مسجلة اذا ثني ام لا ولا يعرض الا ما ثني عليه. نقطة نظام الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: في الجلسة السابقة معالي الرئيس طلب معالي الاخ ابو عصام ان نجري مذاكرة في مشروع القانون قبل ان نناقشه مادة مادة، ومعالي الرئيس حسم الموقف لصالح المناقشة لكل مادة وان لا نجري مذاكرة. وما نسمعه في بداية هذه الجلسة اليوم هو من باب المذاكرة في مشروع القانون وليس في مناقشة المادة المطروحة للبحث، فكائننا رجعنا الى ما رفضناه بالامس وهذا خلاف النظام الداخلي.

فقد قرر هذا المجلس بدليل انه ناقش المادة الاولى والثانية وهو الان في المادة الثالثة من مشروع القانون. فما سمعناه الان كمقدمات وعظمية وخطابية لسنا بحاجة اليها نحن بحاجة الى مقترحات محددة ومناقشة لصلب الموضوع حتى لو ضيع وقت المجلس... وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، على كل حال خلينا نستمر لكن لي رجاء الاختصار في هذه الجلسة، والتي فهمت من رئيس اللجنة القانونية انه يتحدث عن جلسة قادمة وليس عن هذه الجلسة، فارجوا الاختصار الشديد وخاصة ان القائمة طويلة حتى نثني وبالتالي نجعل المقترحات التي يتم التثنية عليها لتعرض عليكم لاتخاذ القرار المناسب، فرجائي من الاخوة الاختصار الشديد، نقطة نظام الاستاذ منصور.

السيد منصور مراد: الاخ عيسى الرميوني قدم اقتراح ثني عليه اكثر من عشر نواب، فارجو ان يصير فيه تصويت على انه حتى ندخل في المواد مباشرة دون تعليق كما ذكر بعض الاخوة النواب.

معالي رئيس المجلس: هذه مأخوذة بالاعتبار والاختصار التي طلبناه هو لانها هذه القائمة لانه اتخذنا القرار بان يتحدث الجميع ولهذه المادة بصفتها مطلع هذا القانون، ليس فقط بصفتها هذه المادة، امس رجوت الاخوان في الجلسة الاخيرة ان نوسع صدورنا خاصة لهذه الجلسة الاولى والثانية وبعدها سيكون النقاش مباشرة، وقد يكون الحل الذي اقترحه رئيس اللجنة القانونية هو احد الحلول التي نتبعها ان شاء الله، دكتور احمد تفضل.

الدكتور احمد العبادي: يا سيدي عفوك. سعادة رئيس اللجنة القانونية الزميل الكريم الفاضل داثا يقول رؤساء الكتل، وانت ايضا تقول رؤساء الكتل ومقرري الكتل، طيب يا اخي نحن المستقلين يعني شو حظنا ناقص داثا لا تذكرونا؟

كمان احنا لنا قيمة في المجلس ومؤثرين ونستطيع ان نخلق لكم مشاكل تحت القبة... شكرا.

معالي رئيس المجلس: هذه نقطة مش نظامية، اذا سمعتم خلينا نستمر. الاستاذ سليم الزعبي مع رجاء الاختصار وتقديم مقترحات محددة حتى يتم تلخيصها بالتالي.

السيد سليم الزعبي: شكرا يا سيدي. حقيقة انا سأختصر، ستكون كلمتي ثلاث صفحات ولكنها لن تكون مواعظ، ستكون مدخل لتعديل المادة الثالثة من قانون الاحزاب حسب ما ارى.

معالي الرئيس، الزملاء المحترمين اولاً: هذه مناسبة وفرصة نادرة قد لا تتكرر لكم، ايها السادة، علينا جميعا ان لا ندخر جهدا في استغلالها لكي نضع قانونا متميزا للاحزاب السياسية في هذا البلد العزيز علينا جميعا، ذلك ان الاحزاب السياسية تقوم بدور رئيسي في توجيه الشعوب لاختيار ممثليها وهي مدارس الشعوب من خلال قيامها ببحث القضايا وتوضيحها وتحديد اسبابها واقتراح وسائل حلها، ومن ذلك تتكون لدى الافراد ثقافته



سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة والحكم عليه بصورة افضل .  
وهي ثانياً: همزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين، خاصة عندما تأخذ الديمقراطية شكل الديمقراطية التباينية كما هو الحال في دستورنا، وكما تعلمون فإنه في الديمقراطية التباينية يعهد الشعب بالسلطة بنواب يمثلون بحيث لا يكون له سلطان عليهم الا عند اعادة انتخابهم، وهنا تظهر فائدة الاحزاب حيث يكون في استطاعة الافراد التأثير في النواب عن طريق الحزب الذي ينتمون اليه .

والاحزاب ثالثاً تشكل عنصراً من عناصر الاستقرار في الحياة السياسية فالافراد يذهبون والحكومات خاصة الحديثة قصيرة العمر، وكثير من المشروعات تحتاج الى زمن طويل لكي تخرج الى حيز التنفيذ ولا يكفي فيها مجرد فرد واحد او حكومة بعينها .

لهذه الاسباب ولغيرها أصبحت الاحزاب ضرورية من ضروريات الديمقراطية حيث قيل بحق، (ان لا ديمقراطية بدون احزاب سياسية) وانه لا يمكن الغاء الاحزاب السياسية دون القضاء على الديمقراطية فلا وجود لديمقراطية بدون هذه الاحزاب .

ثانياً: وحيث ان الحديث عن الاحزاب يتداخل رغم انوفنا مع الحديث عن الديمقراطية فاني اوجه نظر الزملاء الكرام بانه لا بد لنا ان نتذكر النموذج الديمقراطي الذي يلائم بيئتنا وثقافتنا وحضارتنا ومستقبل اجيال امتنا هذا يتطلب منا جميعاً استنباطاً في وسائل الفهم والتحليل والعمل . لا نريد ايها الاخوة ديمقراطية

تدار باليات التحكيم عن بعد ذلك ان الامبريالية الامريكية على وجه الخصوص بما تملك من معارف وتقنيات أصبحت تطمح وتسعى الى تحويل خصوصية ثقافتها الى كونية .  
لقد بدأ البعض يتصدى لهذه الظاهرة في اوربا ذاتها دفعا لخطر الهيمنة الامريكية عليها . وشاهدنا على ذلك تلك الرسالة المفتوحة التي وجهها السياسي الفرنسي البارز ريجيس دوبريه الى الفرنسيين وكانت بمناسبة اشتراك الفرنسيين في حرب الخليج منشورة في صحيفة لوفونيل ابزرفاتو بتاريخ ١٩٩١/٢/١٤ هذه الرسالة نالت شهرة واسعة حيث بين فيها دهشة جراء خضوع الديمقراطية الفرنسية لمصالح الامبريالية الامريكية حيث قال .

«الا تعلمون ان الديمقراطيات امبريالية منذ اثنا القديمة ورابطتها البحرية ؟ ان تبرر خطأ امبرياليا فادحا يكون صاحبه ديمقراطيا في بلده فهذا سفسطائية قديمة قدم العالم، ان هذا التبرير يعني التفكير في السياسة الخارجية كما لو كانت مجرد امتداد للسياسة الداخلية... .  
ويضيف... ان الديمقراطية الفرنسية هي التي ابادت مليون جزائري والديمقراطية الامريكية هي التي خربت البيئة الفيتنامية ولمدة قرن كامل اما (اسرائيل) فديمقراطيتها لا تملك اقنعة واقية من الغاز تمد بها من تستعبدهم من الفلسطينيين يالها من واجهة للديمقراطية... . ويضيف ان البلدان العربية التي تتفتح للديمقراطية كالاردن واليمن والجزائر وتونس، هي تحديداً البلدان التي تلحظ ضد تدخلكم... . اردت من ادراج بعض نصوص هذه الرسالة التي وجهت بمناسبة

الحليفة العادل عمر على عمرو بن العاص والي مصر فكتب عمر الى عمرو ويقول «مضى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً» .  
بعد حوالي ١٣٥٠ عاما اصدت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في ١٠ كانون اول ١٩٤٨ اعلان العالمي لحقوق الانسان ادرجت في مادته الاولى قول عمر حيث نصت على ما يلي «يولد جميع الناس احراراً متساوين في الكرامة والحقوق» .

ليكن رائدنا مصلحة الوطن والثقة بابنائنا وبوعيههم اولاً وقبل اي شيء، نثق بشعبنا ولنبتعد عن شبح التسلط وحكم النخب ورموز مرحلة الاحكام العرفية واستشرء الفساد ورجال المحسوبة .

بعد هذا الكلمات التي رايت انها ضرورية فاني سأكتفي بالتعليق على المادة الثالثة من مشروع القانون كما درجت العادة اقترح تعريف للحزب رايت ان فيه مدلولاً كافياً للمواد من الحزب السياسي .

#### التعريف

«جماعة متحدة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين» .

ولفظ جماعة لم اختاره اعتباطاً، هذا اللفظ: اتفق عليه معظم فقهاء القانون الدستوري امثال بنجامين كونستانت و V.S Key وفرانسوا برللا .

والعميد د. سلمان الطباوي العميد د. رمزي الشاعر د. محمود حلمي وغيرهم .  
وميزة كلمة افراد الواردة بالتعريف

حرب الخليج وتنتقد تبعية فرنسا لاملاءات الامبريالية الامريكية وبالتالي اشتراكها في حرب الخليج ضد العراق، اردت ان ابين ان الدفاع عن الديمقراطية كضرورة عملية من الممكن ان لا يغيب عن الاستقلال الخارجي، بحيث لا تحمل الديمقراطية لدينا ومنذ نشأتها عامل تبعيتها . فلا نريدها مقالة فرعية للديمقراطية او عقد من الباطن لا نريد ديمقراطية من الباطن ولا نريدها مشروعا لانتفاذ السلط والنخب .

ثالثاً: من هنا ايها السادة دعونا نتفق على ديمقراطية خاصة بنا، دعونا نختار الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية في ان واحدة .

ان الديمقراطية التي تناسب وطننا، هي تلك الديمقراطية التي تعني حكم الشعب للشعب بهدف الوصول الى مجتمع عربي واحد تتأكد فيه معاني الكفاية والكفاءة والعدل وتسود فيه المساواة السياسية والاجتماعية وقيم الحوار والنقد البناء وقبول الرأي والرأي الاخر والمواثمة بين القيم المادية والروحية ورفض استغلال الانسان لانيه الانسان بحيث تصل الى عدم التعارض بين ممارسة الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية، حتى لا يدفع الفرد حياته ثمناً لاسعاد المجتمع وان لا تطيح بالمجتمع لحساب الفرد ومصالحه الذاتية .

رابعاً: اما عن مشروع قانون الاحزاب الذي بين ايدينا فعلنا ان نبرر ان استطعنا اننا قادرون على ان نضع قانوناً متميزاً للاحزاب، لقد مللنا دور التابع المقلد فالجميع بيننا يعرف انه وقبل اربعة عشر قرناً اشتكى قبطني الى

هكذا من الأشهر

المقترح انها تعفينا من اللبس الذي يمكن ان توقعنا فيه كلمة اشخاص الواردة في المشروع فالشخص قد يكون طبيعيا وقد يكون اعتباريا فهل اراد المشروع ان تكون الشركات اعضاء في الاحزاب السياسية؟ لا اعتقد ذلك. اذن نقول افراد وليس اشخاص ولم ار داعيا للفظلة اردنية الواردة في تعريف اللجنة القانونية لان المادة الخامسة من المشروع عندما تحدثت عن شروط العضوية اشترطت ان يكون العضو اردنيا منذ عشرة سنوات على الاقل.

ما يبصير ان اقول الحزب جماعة سياسية اردنية طبعاً سياسية اردنية قطعاً خاصة واني وضعت من شروط العضوية ان يكون اردني عضو الحزب، فاذا لا داعي لان اضع هذه الكلمة، وساعات التأكيد على شيء معين يجعل الشيء نكرة.

واخيراً فقد خلا تعريف الحكومة واللجنة من تحديد الغاية التي يتبناها الحزب من المشاركة او المساهمة في الحياة السياسية، من هنا وضعت في تعريفي المقترح هذه الغاية وهي (الفوز بالحكم) ليس فقط دور الحزب هو المساهمة او المشاركة هو عنده برنامج لكي يطبقه اذا حكم، لهذا وضعت في تعريف عبارة الفوز بالحكم وليس فقط المشاركة او المساهمة في الحياة السياسية.

خامساً: لا نريد ان تحكمنا فقط ظروف وضغوط وارهاسات المرحلة القاسية التي نعيش، بل علينا ان نمد بصيرتنا وبصيرتنا الى عقود طويلة مقبلة نضع تشريعا للاحزاب يلبي متطلبات المستقبل وحاجاته وهذا ما يقوم به الفكر السياسي الحديث حيث يضع النظرية في

ضوء المستقبل مستفيدا من دروس الماضي ومشاكل الحاضر وضغوطه وتفاعلاته.

سادساً واخيراً:

كنت اتمنى ان تتم مناقشة مشروع قانون الاحزاب جنباً الى جنب مع مشروع قانون المطبوعات والنشر ومشروع لقانون عصري للانتخاب لما لهذه القوانين واحكامها من ترابط وتداخل وتكامل، ولا يتسنى لنا ذلك الا اذا عقدنا خلوة برلمانية نحصر البحث فيها في هذه القوانين الثلاثة.

وشكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وكرر رجائي بالاختصار الشديد حتى نستكمل هذا الموضوع، الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

العادة ان يكون هناك اسباب مرجية تقدمه لاي قانون، والملاحظ عدم وجود تقدمه لهذه الاسباب ومن اهم فوائده ذكر الاسباب المرجية تلمس عقلية المشرع التي دفعته لهذه المشروع.

واني ارى قبل الشروع بدراسة مواد مشروع هذا القانون ان نلاحظ الامور التالية:

اولاً: ان المتبوع لمواد مشروع القانون يلتمس تماماً ان عقلية المشرع لبعض مواد القانون عقلية غير متفاعلة ديمقراطياً وتقوم على اساس الشك والاثام والحدود والخوف، وهي بداية خطيرة لتقنين هذه المسيرة لا يعالجها مجرد تعديلات قانونية تقرر او لا تقرر بقدر ما توجه اشارة الخطر للمسيرة بأكملها. لهذه العقلية

المشرعة لانها عقلية في مركز الحكم، وهي متناسبة عكسياً مع حياة المواطنين والان يراد لها تراجعاً قانونياً.

ثانياً: ان مراكز القوى التي تحكمتم بالبلاد خلال عقود سالفة ما زالت هي عين مراكز القوى، وبالعكس قامت بزيادة هائلة في توظيف وتوسيع اجهزتها وعلى الاخص على مكاتب السادة النواب والقوى السياسية الفاعلة، مما يشكل خطراً كبيراً بتحول البلاد خلال سنين الى دولة مراكز قوى كدول لنا مجاورة، وهذا الاخطار في رأيي على الوطن كله.

وكذلك يجعل تأسيس ومسيره اي حزب تحت ارباب هذه الاجهزة التي ما زالت مركزاً من مراكز المحاربة لمسيرة الديمقراطية الحقيقية، يجعل تأسيس هذه الاحزاب مسيرة وتأسيساً مشكوكاً بها.

ثالثاً: ان حالة الجبن السياسي الذي يعيشه المواطنون ما زال قائماً، وما زالت حريات التعبير والرأي والاجتماع مقيدة. واعتقالات اواسط عام ١٩٩١ تحت حجج واهية اثبتت الواقع كثيرة من زيفها. وكذلك منع الاجتماعات لنقاش مسيرة الاستسلام حول القضية المركزية فلسطين. وكذلك منع الكثيرين من السفر والتنقل وحجز الجوازات وعودة الكثير من المواطنين لبلادهم الا بقرار حاكم اداري، ومنع الاجتماعات العامة وكان اخرها منع اداء صلاة العيد في المصليات العامة دليل خطير على ان المواطنين مازالوا غير قادرين على التعبير عن مواقفهم الحقيقية السياسية بسبب هذا التسلط. وهذا يستدعي الدعوة الى تعميق

رابعاً: ان حق المعارضة في رعاية القيادة حق طبيعي وهذا امر نرى تماماً خلافاً. فالصمت والمباركة لحمالات التشوية على المعارضة مع تأييدها في الغرف والصالونات الخاصة من اكبر مراكز الحكم امر يجعلنا نرى اننا مقبلون على رعاية الدولة الخاصة لاحزاب الحكم، ومحاربة الدولة بطرق عديدة لاحزاب المعارضة.

ومع الاخذ بعين الاعتبار حالة تسلط الاجهزة واخلاق الحكم العربي، فان هذا يجعلنا نرى اننا مقبلون على حالة من تسلط احزاب الحكم على احزاب المعارضة، مما يجعلنا ننادي بضرورة تعميق حرية المواطنين والدفاع عن كرامتهم. وان تكون القوى المؤثرة تسير حقاً بطريق تعميق هذه الحريات.

ان تفعيل قانون الاحزاب يحتاج الى اجواء حقيقية من الحريات مازالنا نفتقدها لليوم. اما بالنسبة لبعض ما طرح عن رفض التعددية الحزبية فهذا امر يمكن نقاشه على عدة طرق. الاول: ان المتبوع لسيرة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جابههم من فتن متعددة كان يجيد ان المناظرة العلمية والحوار الفكري كانت دائماً هي وسيلة الوصول الى الحق بصورة عامة، وحوار سيدنا عمر بن عبدالعزيز مع الخوارج مكفري الصحابة امر مشهور في التاريخ الاسلامي.

كلنا من الشعب



الثاني: ان رضانا عن العملية الديمقراطية يجعلنا نرضى بسياساتها قبل حسناتها، وعلينا ان نغلب حسناتها على سيئاتها بالفكر والحوار والاتفاق.

الثالث: انه لا يوجد عمليا في بلادنا قوى ملحدة بقدر ما يوجد قوى تجهل حقيقة الاسلام، وذلك راجع لعدة اسباب لاجمال لذكرها. ولكن يعني التركيز على واحدة وهي ضعف العلماء عن اصال فكرهم الى الآخرين والتي لاشك تعالج بتقدم الزمن وقوة حركة الدعوة، مذكرا ان الاساس لنا اننا دعاة وسلمنا قضاة وان طبيعة العلماء الاولى التعليم قبل الحكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام شيخ يعقوب هل هناك من مقترح على ما هو مطروح؟

السيد يعقوب قرش: المادة الثالثة انا مع رأي اللجنة.

معالي رئيس المجلس: مع رأي اللجنة، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس، حقيقة ما سمعناه لحد الان هو امور عامة غير محددة، في بعضها لا زلنا نمارس حقيقة تبادل الاتهام الذي لا يخدم في يقين اقرار قانون من قوانين بناء الديمقراطية.

نحن نجتمع في مناقشة قانون الاحزاب لتبين كيف ننقل حكم الدستور في اقرار قانون للاحزاب، وننتقل من ان هنالك امور غير مسموح في شأنها لا الاختلاف ولا التميز، وهي

اطار الالتزام بالدستور.

الدستور يقول «للاذنيين حق تأليف الاحزاب السياسية» وكل حوارنا كيف ننقل هذا الحكم، ما سمعناه لحد الان يخرج عن ذلك.

اعود واكرر ولا اريد ان ادخل في موضوع الرد او التعليق على ما سمعت ولدي الكثير ان اقول قانونيا وليس ايدولوجيا، لكن اقول ان هناك بين يدي المشروع الاساسي للحكومة في تعريف الحزب الذي يقع في اطار تنفيذ حكم المادة «١٦» من الدستور، وهناك اقتراح اللجنة القانونية ولي دور لايضاح لماذا اخذنا هذا التحديد، واقول لكن باختصار حول هذه النقطة بالذات في تنفيذ حكم الدستور، يبدو ان الذين وضعوا الدستور في عام ١٩٥٢ وهم الذين وضعوا قانوني الاحزاب أنفسهم هم الذين وضعوا قانوني الاحزاب رقم «٥٤» و«٥٥» كانوا اقرب الى فهم حكم الدستور منا الان، لانهم هم الذين وضعوه ووضعوا قانون الاحزاب ونقلوه تنفيذا دقيقا علميا سليما. وادركوا ان من مزايا التعريف الايجاز الى ابعد الحدود، الايجاز غير المخل، وادركوا ايضا ان كلمة «تتألف» الواردة في الدستور فيها معنى التنظيم نفس كلمة «تتألف» فيها معنى التنظيم ولذلك لم يكرروها ولم يضعوها وحتى هناك اجماع فقهي ان لا ضرورة اصلا للتعريف، وايضا يا اخوان اذا اخذنا تراثنا واقول لمن يقول ان الاسلام يعرف او لا يعرف، الاسلام معروف انه عرف الفرق منذ ايامه الاولى، اول حزب في الاسلام كان حزب الشيعة. لم يجتمع على موضوع ومبادئ محددة اجتمع على الاعجاب بسيدنا علي رضي الله عنه

ان يكون هذا التعليق الشامل بعدما نستمع للاخوان حتى تكون نهائيا لانه عدد من الاخوان سجلناهم وطلبنا الاختصار. . واكرر بطلب الاختصار الشديد حتى نصل للطلب الي ذكره الاستاذ رئيس اللجنة القانونية، الشيخ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو:

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتداء ارجو من معالي الرئيس ان لا يقاطعي ويستمع الي كما استمع للاخريين الذين

حاموا حول الحمى.

معالي رئيس المجلس: هذا طلب حماية

سلف يا شيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: لاني استمع الى

هذا المجلس الكريم والزملاء المحترمين

يستشهدون بالديمقراطية ويقدمونها، بدلا ان

يستشهدوا بقول الله تعالى وقول رسوله الكريم

عمد عليه الصلاة والسلام، يستشهدون بما قال

(فولتير) و«شامير» واخوانهم في الشرق والغرب،

وهذا مؤسف جدا.

كما استمع الى بعض الاخوة الذين لهم

حق ان يتخلوا اي زي لان الديمقراطية لا تحجر

على احد ولا تفرض عليه ان يختار زيا دون زي.

انما اردت ان اتحدث ابتداء عن نقطة

فكرت النقاط، لان معالي الرئيس حفظه الله

عمل خيرا اذ اخبرني لعل دوري كان هكذا.

هنا مكان المناقشة والمناظرة وهنا ليس

مكان البكاء على الوقت، السنوات تمر والاغوام

والقرون ونحن ندور في حلقة مفرغة، وما جاء

وعلى قربة من الرسول صلى الله عليه وسلم، فلم يكن الاختلاف على الاسلام او عدم الاسلام، وعرفوا الشيعة «١٢» فرقة وعرفوا الخوارج وعرفوا اهل السنة، وايضا حق المعارضة في الاسلام مكفول، فهناك الحديث الذي يقول «اعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» فالاحزاب معروفة في الاسلام، وفي دستورنا جئنا لتنفيذ حكم الدستور باقتراحات محددة.

رأت الحكومة ورأت بعض الكتل ان تجمع ما في المشروع وما في اللجنة القانونية واقرحت اقتراحا ثالثا، اذن هذا الموضوع يتكرر لدينا في كل المراحل ان هناك مشروع، هناك اقتراح لجنة قانونية في مواقع مختلفة لان هناك فيه اتفاق ما فيش اختلاف اصلا، وهناك ايضا اقتراح جديد.

لماذا لا نحسم هذا الجدل بان يجتمع رؤساء الكتل، وان رغبتم مع اللجنة القانونية، ومن يرغب من المجلس لحسم هذا الجدل. ونعود بعد جلسة مشتركة قد تكون مطولة يمكن ان نصل فيها الى اتفاق، ويمكن ايضا ان نمر ذلك في المجلس بروح ديمقراطية علمية موضوعية سليمة. ويكون من السهل ايضا ان يمر اذا تم الاتفاق على ذلك لدى مجلس الاعيان بيسر وسهولة بحيث يقر هذا القانون الذي يطالب به الجميع بالسرعة القصوى الممكنة.

لذلك اعود لاجدد اقتراحي راجيا المجلس الكريم الاخذ فيه. . وشكرا. .

معالي رئيس المجلس: شكرا، كنت اتفق

كلنا من أهل

دور الوقت ليكني عليه الا في هذا المجلس حتى لا يسمح للناس ان يتكلموا وان يبدو رأيهم، والرأي لا يفرض فرضا اختلافا في الرأي في هذا المجلس انتقل الى صفحات الجرائد، والرجال يواجهون الرأي بالرأي والدليل بالدليل والحجة بالحجة، لا يلجأون الى الصحف ليستموا الناس.

ابتلعت كلمة الارهاب الفكري ولكن ممارسة هذه الكلمة عند اولئك الذين ابتدعوا هذه الكلمة، عندما يبدي احد الاخوان رأيا على الذي لا يرضيه هذا الرأي ان يرد عليه بدليل وموضوعية، لا ان يقول قال «فوليتير» وقال زيد او عبيد، نحن جربنا الاحزاب وما دام المجلس كما قال معالي الرئيس قد اقر النظر في القانون فهذا رأي المجلس والاكثرية، وكما ندعي الديمقراطية كذلك، ولكن ان يوصم الذي يبدي رأيا ويعتمد في ابداء رآيه على عقيدة ومبدأ ودين سماوي على المسلم ان يلتزم به التزاما لا ان يسير برأيه.

فمثلا الاسلام حرم الربا فالذي يتكلم باسم الاسلام ويتعامل بالربا هو انسان غير ملتزم ولا يجوز له ان يستشهد بالاسلام وان يتعامل بالربا، لان الرسول عليه الصلاة والسلام قال «درهم ربا اعظم من اثنين وثلاثين زنية خلف ستار الكعبة».

ولكن يأتي من يتكلم باسم الاسلام، ويرمي العلماء بعدم الفهم وعدم الادراك والوعي، وان الاسلام يبيع التعددية، ويريد ان يتخذ الاسلام فرسا يتطليها ليصل الى غرضه فهذا كلام مردود عليه.

اولا: اريد ان افهم ماذا تعني الرجعية؟ الذي يتهم الناس بالرجعية تعني بالنسبة له انها مسبة وانها دم، وان التقدمية مدح. وان الخنادق التي اشار اليها احد الزملاء المحترمين ان هناك من يتخندق في خنادق الرجعية... لا تقاطعني. لا تقاطعني والا فلليد ان يبني وبينك.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت استاذ فخري الاستاذ يتكلم. لا تقاطع وقد تحدث غيره بكل مالدعيم. تفضل شيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: لان لنا الحق لا استعمل الكلمات التي تليق والتي لا تليق بالرجل ان استشهد بها.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان يكون حديثك يا شيخ عبد الباقي كلام عام.

السيد عبد الباقي جو: لذلك اريد ان يكون حوارنا بدون انفعال.

معالي رئيس المجلس: وبدون تسميات رجاء.

السيد عبد الباقي جو: وبدون تسمية فلم اسمي ولن اسمي وما سميت ابداء، ولكني لا اسمح بان اقاطع.

لذلك اريد ان افهم ماذا تعني الرجعية؟

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري رجاء ان لا تقاطع وقد اعطيت الكلام ليس من شأنك هذا، لا تقاطع.

السيد عبد الباقي جو: لا تستطيع ان تثيرني.

معالي رئيس المجلس: رجاء استاذ

يناقشه قال طاووس، فقال له الشافعي «لولا سنك ومقامك لامرت بجلدك، انا اقول قال رسول الله وانت تقول قال طاووس» فانا لا اليوم انا اقول قال الله وقال رسوله.

ولذلك عندما اقول لي الحق ان اقولها بضم مليء بالقوة، وعبرة لا اخشى ان ترد لاني اتوخى الحق.

عندما نزل قول الله تعالى «انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم انتم لها واردون». قالوا الان نجح محمدا فجاهوا اليه وقالوا «يا محمد الا تقول ان عيسى عليه السلام والملائكة عبادت من دون الله» قال «نعم» قالوا «والا تزعم ان الله تعالى يقول انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم» قال «قال الله، نعم». فقال «اذن عيسى والملائكة في النار»، فقال عليه الصلاة والسلام للمجادل «ما اجهلك بلسان قومك، ان ما لغير العاقل».

ولذلك لست في مجال الملاحظات على اللغة لان المفروض في المشرع ان يكون سليم اللغة قوي التعبير قادرا على ان يضع النقاط على الحروف اما بالنسبة لتعريف الاحزاب فلتتطرق الى القرار الاول الذي اريد للاحزاب ومن الاحزاب، وتم هذا في المؤتمر الصهيوني الذي عقد بزعامة «هرتزل».

ماذا قرروا؟ استمعوا جيدا. قالوا «لن نقيم دولتنا حتى تصبح خيوط السياسة العالمية بايدينا، سنوجد الاحزاب المتعددة في البلد الواحد، سنوقع الخلاف بين الاحزاب بعضها مع بعض من جهة وبين الاحزاب والحكومات القائمة من جهة اخرى، سنقيم الثورات في

فخري اعطيت الكلام، هذا ليس شأنك هذا شأن المجلس، ارجو عدم المقاطعة للمرة الثانية.

السيد عبد الباقي جو: لن تستطيع ان تثيرني، فانا لم اقل ان الذي لجأ الى الصحف زيد من الناس فهناك اكثر من واحد وصم المعارضين بالرجعية، واعلم تماما ان الذين يرمون الناس بالرجعية انهم يعنون انهم يتمسكون بعهد محمد واي بكر وعمر، والا فماذا تعني الرجعية؟! ويعنون بالتقدمية مبدأ «ماركس» و «انجلز» و«لينين» و«ستالين»، المبدأ الذي ادى الى قتل مائة واحد عشر مليوناً من البشر ليشيت اقدام الشيوعية والاشتراكية ثم انهارت كما ينهار الزجاج.

واولئك الناس الذين لا يزالون يتمسكون بهذا المبدأ اشبههم كخطباء القرى الذين كانوا يدعون للسلطان عبد الحميد العثماني بعد موته وعزله بستين عاما. والحزب الواحد كما قالت بعض الصحف انا لا ادعو الى الحزب الواحد لان اثار الحزب الواحد ينجل من كان يدعو اليه اذا رآها هناك. فقد طفت البلاد وتحدثت الى العباد ورأيت الاثار المعيبة غير الانسانية التي تركتها الشيوعية وليس افضل منها ولا احسن تلك المبادئ الاخرى التي تناهضها حاشا الاسلام.

النقطة الثانية، لكل ان يبدي رأيه ويقول انا اؤيد التعددية ولكن ليس له الحق ان يقول ان الاسلام يبيع ذلك.

وقع نقاش بين الامام الشافعي وفقهه اخر، قال الشافعي قال رسول الله وقال من

هكذا من الأصول



البلاد التي تحيط بنا حتى لا تخرج الدولة من تحت الثورة الا مضغضة لا تجد خشبة الخلاص الا المال، والمال بايدينا، واي بلد دخله مالنا سار في فلكننا شاء ام ابى».

نعم نحن نعلم وعلى الجميع ان يعلم عندما يتكلم باسم الاسلام ان الاسلام حجة على العلماء وحتى على رسول الله، اسمعوا اليه تعالى وهو يقول ولقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا» والخطاب لرسول الله ولقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا اذن لا ذقتك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيرا».

فنحن لا نستشهد بالاحزاب التي دمرت الاسلام كالحوارج والباطنية والمعتزلة وغيرها من الاحزاب قديمها وحديثها، انما نستشهد بقول الله تعالى «وان هذه امتكم امة واحدة».

من الذي يقول بان الاسلام لا يعطي حرية الرأي للأفراد؟! عمر قام خطيبا رضي الله عنه، وقال «ايها الناس اسمعوا» فقام رجل من عرض الناس لم يكن عضوا في حزب ولا متم الى تكتل، انما هو فرد في الامة، قال (لاسمع ولا طاعة لك يا عمر) قال «لم يا اخي» قال «لان ثوبك اطول من ثيابنا من اين لك هذا يا عمر» فيحاسب عمر على طول ثوبه وان يكون اطول من ثياب الناس. وعندما يجيبه عمر بالواقع قال «الان قر يا امير المؤمنين لك السم والطاعة».

الاسلام يعطي للفرد حرية الرأي لا للجماعات والاحزاب لان يكون الرأي للقيادة والآخرين كغنى لا رأي لها، واخر الامر ان يكون الرأي للاكثرية ولو كان هناك من له رأي

سديد لاحق له ان يبدي رأيه لان الاكثرية تقرر عكس ذلك لذلك نرجو ان لا يكون الاستشهاد بما طرأ على الاسلام، انما نستشهد ومصادرنا اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس، فاذا جاء النص سقط الاجتهاد، فلا اجتهاد مع النص.

ولذلك نرجو من الذين يتكلمون حتى باسم الاسلام ان يكون لنا لقاء في مناظرة علمية فقهية لنصدر عن رأي واحد، لانه لا يجوز لنا ان ننجز خلف دعاوي مستوردة من وراء الجبال والسهول والبحار فتكون قد اسأنا الى انفسنا واسأنا الى اسلامنا وسجلنا على الاسلام هزيمة جديدة.. والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: معالي الرئيس هذا ظلم لي انا بعد الشيخ.

معالي رئيس المجلس: تستاهل شو خلاك تأتي هنا.

السيد عيسى الريموني: سيدي الرئيس، بالنسبة للمادة الثالثة لدي تعليق على النص، نص الحكومة قرأنا واظن ان الشيخ عبد الباقي يتجاوز هذا.

معالي رئيس المجلس: الرجاء عدم التسمية حتى ما يأخذ حق الرد ويعدين.. خليها بدون تسمية الرجاء عدم ذكر الاسماء.

السيد عيسى الريموني: قد قرأنا عند علماء الاجتماع والسياسة ان الهدف الاساسي لاي حزب هو الوصول الى السلطة وتحقيق بنود

والعمل الحزبي اما ان يكون حرا طليقا من اية قيود او ان لا يكون هناك احزاب.

اما اقتراحي على تعديل اللجنة القانونية فأمل ان يجد هذا الاقتراح ما يفي عند الزملاء، الحزب السياسي جماعة سياسية اردنية تتألف وفقا للدستور والقانون وتسمى بالطرق الديمقراطية الى توجيه السياسة وتعديلها ومراقبة سيرها، والوصول الى السلطة التنفيذية، سواء بمفردها اي هذه الاحزاب او من خلال ائتلاف الاغلبية الحزبية البرلمانية.. وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ عبدالرؤف الروابدة مسجل من امس مسجل من الجلسة الاخيرة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: لو صبر فارس الفرسان لعرف اني اريد ان اتنازل عن دوري احتراماً بوقت المجلس، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ عطا الشهبان.

السيد عطا الشهبان: شكرا معالي الرئيس.

ان من حق كل نائب ان يدلي برأيه في كل موضوع وان يختلف معه زملائه تحت هذه القبة، ويكون القرار يا معالي الرئيس بالاغلبية الديمقراطية.

لذا كان رأينا في هذا القانون يأتي من منطلق تجربة عدم جدوى الحزبية في الوطن العربي.

لذا ايها الاخوة لماذا نتمسك بتجربة ثبت

وبرنامجه السياسي على مختلف الاصعدة من خلال فوزه بالانتخابات، ولا يمكن ان يقتصر دور الحزب على المساهمة فقط كما اشار النص الذي تقلمت به الحكومة.

اذن للحزب برنامج وهذا البرنامج اذا اقتنع الجماهير ونال رضاها هو منفذ لهذا البرنامج وليس مساهما، والشعب والحزب والبرنامج لا يكون كأي لاعب على الساحة اذا اقتنع الجماهير ببرنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والملاحظة الثانية على مشروع الديمقراطية والعمل الديمقراطي في الاردن كما نصت التعددية السياسية وهي حرية الرأي وسيادة القانون، مع احترامي لهذا المفهوم الا ان ما جاء في المادة (٢١) كان نسفا لهذا المفهوم.

والقيود التي وضعت على العمل السياسي للاحزاب يلزمها بالدستور والدفاع عنه، بينما التعددية السياسية تعني وجود احزاب سياسية ذات وجهات نظر لكل منها وذات تطلعات مختلفة تحاول اقناع الناس بها ورعاية شؤونهم بموجبها في جميع شؤون الحياة والحكم والاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية فاذا التزمت الاحزاب السياسية بالدفاع عن الدستور والحفاظ عليه فان هذا يعني عمليا ان جميع الاحزاب حكومية، وانها لن تكون اداة لاسلوب التغيير الديمقراطي.

والدقق في قانون الحكومة ومواده يجد انه لن يرخص لحزب ما بالعمل الا اذا كان عمليا حزبا حكوميا، بكل ما تعنيه هذه الكلمة انه حزب حكومي، وهذا يتناقض مع ما ذكر في القانون، المادة ٣٥ حول التعددية السياسية

عدم جدواها وتبتعد عن ما ثبت جذارته وأعز الله سبحانه وتعالى به أمة العرب، نعم أيها الأخوة لقد أعزنا الله بالاسلام وأنزل دستوراً مميزاً على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلا وهو القرآن الكريم. إلا أن يا معالي الرئيس، زميلاً في هذا المجلس اعتاد على طرح رأيه واقتصاد غيره من خلال عموده الصحفي استجداءاً للشعبية وخارج إطار العمل الديمقراطي أن حق الصحفي في طرح رأيه على الناس ناجم عن أن الصحافة هي منبره الوحيد لطرح هذا الرأي أما من كان جزءاً من سلطات الدولة الدستورية فإن منبره هو السلطة التي ينتمي إليها.

إن النائب الذي يخاطب زملائه النواب خارج القبة بعيداً عن أدب الزمالة، أدب الاختلاف في الرأي ويقصف زملائه بتهمة هو به أولى وإن ارتدى مسح الرهبان يعطي زملائه نفس الحق بأن يتعاملوا معه بالرد عليه خارج القبة، ولما كان يملك عموداً مخصصاً في صحيفة لا يملكه غيره فإن من حق زملائه أن يستعملوا السلاح الذي يملكونه للرد عليه. فمرحباً باللقاء معه خارج هذه القبة وسيعلم الدين ظلموا أي منقلب ينقلبون صدق الله العظيم. . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هذه المناقشات هي اختبار لمدي تقبلنا للتعددية، ما يجري هنا كما قلنا دائماً مدرسة نسمع ونسمع واختبار نجاح الديمقراطية عندنا والتعددية بقبول الرأي الآخر، الأستاذ عبدالرحيم العكور.

السيد عبدالرحيم العكور:  
بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس

ما زلت أتمنى على اخواننا أعضاء المجلس أن ينصب اهتمام المجلس على صياغة القوانين والتشريعات التي نرى أنها هي التي تخدم المواطن والوطن أكثر من كثير من الكلام الذي سمعناه. إن مسيرة المجلس يا معالي الرئيس والأخوة الزملاء من مهامها أن ترسي العمل المؤسسي في مختلف مجالات العمل في الحياة السياسية والاجتماعية على حد سواء من منطلق قوله تبارك وتعالى «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان» لتتجاوز بذلك مرحلة استبداد الفرد، وإشاعة روح الفريق في العمل بشكل عام على أساس من الشورى للوصول إلى الرأي الأسلم في خدمة الوطن والمواطن وما يحقق المصلحة العامة، وإن ننظر إلى المستقبل بشيء من التفاؤل انطلاقاً من قول رسولنا عليه السلام في خطاب الناس «بشراً ولا تنفراً».

والمرحلة التي تمر بها وجئنا من خلالها مرحلة تبشر بخير لهذا البلد ومواطنيه وإن نأمل بتحسين المسار العام للوطن والمواطن، وإن لا نستمر بالتصرف من خلفية أوهام نرجو أن يكون مضي عهده وإن لا يعود إلى هذا البلد تحت أي ظرف من الظروف، وإن لا نسهم نحن النواب في خلق أجواء من الاستفزاز لأعادة أوضاع لا نرجوها لبلدنا ولوطنينا على حد سواء.

واقترحي المحدد حول المادة الثالثة،

حينما نقول الحزب هو في الحقيقة يتألف من مجموعة افراد، ومن هنا أرى أن كلمة التعريف الواردة من اللجنة القانونية لا خلاف عليها إلا إذا أردنا أن نصيف كلمة الحزب هو كل تنظيم أو جماعة سياسية أردنية تتألف وفقاً للدستور. . . إلى نهاية نص الفقرة. . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور يوسف الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة:

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على سيد المرسلين  
يخيل الي معالي الرئيس أننا في السنة الأولى برلمان مع أننا قاربنا على التخرج في العام القادم.

إن أسلوب الخطابات والتنظير العام والحديث بعيداً عن الهدف لا يعبر عن منهج صحيح في تناول الأمور.

إن عقولنا معالي الرئيس وكذلك عقول أعضاء الحكومة لها مقدرة محددة على الاستيعاب، فعندما مادة واحدة أخذت هذا الوقت الطويل من المناقشة فإننا نستنفذ عصارات المخ الموكلة بتوصيل الأفكار، وبعدها نمرر المواد دون نقاش ولا نصدق متى تنتهي الجلسة أومتى نخلص من المادة.

لذلك معالي الرئيس أرجو من الرئاسة الكريمة ومن اخواني الكرام، لا أقول يرتقوا بل أن يتعاملوا مع الحقائق المطروحة أمامهم.

فالمطروح هو قانون الأحزاب ولا مجال للعودة للواري. والمطروح هو المادة الثالثة،

فالنقاش يجب أن يكون حول هذه المادة ولا تستحق كل هذا الوقت من التعريف والتنظير والعودة إلى الوراء وإلى الامام، وأنتم جميعاً على مستوى المسؤولية واعتقد أن التعريف الذي جاءت به اللجنة القانونية لا يتعارض إطلاقاً مع ما جاءت به الحكومة وبقي بالغرض باختصار ويفهم عميق لتعريف الحزب وشكراً. لكم جميع.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات:  
بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس

أرى أننا اليوم في هذه الجلسة بدأنا من الصفر في بحث قانون الأحزاب، وكان الجلسة السابقة ذهبت سدى ولا قيمة لها وضاعت الساعات التي قضيناها في الجلسة الماضية بلا فائدة.

لقد أعطى هذا القانون صفة الأولوية تقديراً من الغالبية لاهمية هذا القانون وحاجة المواطن إليه. وقد وجه نقد كثير إلى هذا المجلس بأنه يحاول تأخير البحث في هذا القانون، مع أنه لم يكن كذلك، والكل يحرص على أن يناقش هذا القانون ليخرج إلى حيز التنفيذ في أقرب فرصة ممكنة. ولكن في هذه الجلسة أرى حقيقة أنه أصبح أمامنا وقت للحديث في غير القانون كثير، وتحدث الاخوان في هذا مع احترامنا للجميع بمبادئ قد يكون محلها في الجلسة السابقة. لاننا قضينا وقتاً طويلاً فيها ونجاوزنا



تقرير اللجنة القانونية والتعليق عليه، وبدأنا بالمادة الأولى والمادة الثانية حتى وصلنا إلى المادة الثالثة. ولكن بما سمعنا حقيقة يستطيع المرء أن يقول أن في بعض النقاط تحتاج إلى تعليق، يعلق عليها حتى لا نعود مستقبلاً إلى بحثها.

والنقطة التي لفتت الانتباه موضوع التعددية السياسية التي ينكرها البعض، وأشار البعض إلى ضرورتها وتعليقي عليها حقيقة أقول بأن التعددية السياسية التي يقصد منها العمل لما فيه مصلحة الأمة ورعاية شؤونها فهذا أمر مشروع ولا نجد ما يمنع أن تقوم جماعة متحد في نفسها القدرة والكفاءة على أن تعمل لمصلحة هذه الأمة وترعى شؤونها من أن تقوم بهذا الدور بل هو أمر مطلوب ومفروض على كل من يجد في نفسه القدرة والكفاءة على العمل والقيام بهذا الدور لما فيه مصلحة الأمة أن يقوم بذلك وأن لا يترك خياراً للأفراد أن يقرروا بعيداً عن التجمعات والتنظيمات التي تعمل لمصلحة الأمة.

وأقول أن المذاهب الفقهية التي وجدت عندنا ما هي إلا نموذجاً جيداً لهذه التنظيمات وهذه التعددية التي ننادي بها.

أما ما وصلنا إليه من القانون وهي المادة الثالثة فأرى أن الأخوان مدعويين جميعاً لأن نباشر بالنصوص والاقتراحات الواردة فيها حتى نخرج من هذا الموضوع والمادة الثالثة التي تتعلق بتعريف الحزب، الخلاف كأنه بين التعريف الذي ينص على التنظيم السياسي أو الجماعة السياسية.

وفي حقيقة الأمر أن التنظيم لا يمكن أن

يكون إلا بوجود جماعة، فالجماعة هي التي توجد التنظيم وهي التي تقرر عليه فتضع القواعد واللوائح التي تنظم عملها.

ولا يمكن أن يوجد تنظيم من غير جماعة فالجماعة هي الأصل وهي التي تنظم ولا تنظيم بغير جماعة.

أما قضية المبادئ الأهداف المشتركة فهذه خاصة بالحزب، كل حزب لديه مبادئ ولديه أهداف سيذكرها في لوائحه التنظيمية ولا سلطة لأي جهة على الحزب لفرض عليه أهدافاً أو تمنعه من إيراد مبادئ وأهداف يرى تحقيقها ويعمل على تحقيقها.

ولذا فاني أرى الإبقاء على ما ورد من اللجنة القانونية عبارة «جماعة سياسية» تكفي، وهذا من الأمور التي يتحقق فيها مضمون التفاصيل التي وردت في تعريف المشروع، ولذلك كل التفاصيل قد ترد في اللوائح التنظيمية الداخلية للأحزاب.

وإذا كان هناك اقتراح كما ورد من بعض الأخوة إضافة كلمة منظمة إلى «جماعة سياسية» فهذا أمر مقبول يمكن أن يصوت عليه كذلك فليكون التعريف جماعة سياسية منظمة تتألف وفقاً للدستور والقانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية... وشكراً معالي الرئيس.

أصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم الأستاذ العمري وكرر رجاء الاختصار.

السيد كامل العمري:

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس

الحقيقة لقد اغتاني الزملاء عن كثير من الكلام الذي كنت أود أن أقوله ولذلك سيصعب كلامي على الموضوع مباشرة.

أقول توفيقاً بين التعريفين الواردين من الحكومة واللجنة القانونية اقترح ما يلي، الحزب هو كل جماعة سياسية أردنية منظمة وفقاً للدستور والقانون ونكتفي بهذا فقط، وهذا برأيي تعريف جامع مانع.

وأما المخالفة حول كلمة جماعة أو تنظيم فأعتقد أن كلمة جماعة لغوياً أفضل من كلمة تنظيم لأن التنظيم والتنظيم أي ضم شيء إلى شيء آخر تطلق على الأفراد وغيرهم، يقال نظم اللؤلؤ نظماً ونظاماً أي الفه وجمعه في سلك فانتظم والنظام هو كل خيط ينظم به لؤلؤ ونحوه أما الجماعة فهي تأليف متفرق وتطلق على جماعة الناس واختلاطهم من قبائل شتى وكل ما تجمع وانظم به إلى بعض.

أما ما أضيف إلى التعريف مثل «تحقيق برامج محددة» ويعمل بوسائل مشروعة» هذه يا معالي الرئيس مكفولة في الدستور في المادة «١٦» حيث جاء فيها في بند «٢» للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

من هنا نلاحظ أن التعريف الذي اقترحت هو توفيق للنصين وشامل لكل ما ورد فيها. فأمل أن يتبناه مجلسنا الكريم لنستأنف السير في

المواد المتبقية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الأستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

من الوقائع المسلم بها. أن الميثاق الوطني الأردني، تضمن فيها مجموعة من الأسس والقواعد والمبادئ في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعتها اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، من خلال دراسات ومناقشات طويلة ودقيقة جرت في اللجان الفرعية وفي اللجنة العامة، إلى أن تم التوصل إلى صيغة الإجماع ومن ذلك الفصل الثاني من الميثاق الذي يتعلق بدولة القانون والتعددية السياسية.

ولما كان الفصل الثاني من الميثاق وهو «دولة القانون والتعددية السياسية» يشكل بحد ذاته وثيقة متقدمة جداً من مبادئ حقوق الإنسان، ليس على النطاق الأردني وحسب وإنما على النطاق العربي العام، ولما كان البند الرابع من الفصل الثاني قد تضمن «قواعد تنظيم الأحزاب السياسية وضوابطها».

لذلك أرى واقترح، أن تكون «قواعد تنظيم الأحزاب وضوابطها» المنصوص عليها في البند الرابع من الفصل الثاني من الميثاق الوطني المشار إليها أعلاه. هي المرجع في قبول ما ورد في المشروع وفق تلك القواعد والضوابط وهي المرجع في رفض ما ورد في المشروع مما يتعارض مع تلك القواعد، وينطبق هذا المعيار على القرارات التي وردت إلى المجلس من قبل اللجنة

القانونية التي تضمنت تعديلات واسعة على مشروع القانون، ومن ذلك شطب بعض مواد المشروع.

ودوما حاجة للدخول في التفاصيل. فاني ابدى للمجلس، انه فيما عدا بعض الاحكام التي وردت في مشروع القانون تتعارض مع نص وروح ما ورد في الميثاق فان كثيرا من قرارات اللجنة القانونية تتعارض مع نص وروح ما ورد في الميثاق.

وسأبدى رأيي في مواد القانون عند مناقشتها. . . وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الدكتور محمد الحاج عفوا استاذ رئيس اللجنة اذا كان بالامكان بعد ان يتحدث كم واحد على تعليق شامل.

السيد رئيس اللجنة: ارجو ان اقول مباشرة وبشكل محدد واعود ايضا الى نقطة يجب ان تكون في اذهاننا دوما، ايها الاخوة نحن عكسنا في التعريف تنفيذ حكم الدستور الذي يقول «ينظم القانون طريقة التأليف ومراقبة الموارد».

معالي رئيس المجلس: عفوا، هذا الكلام خليه لبعدين.

السيد رئيس اللجنة: لا يا سيدي على النقطة هذه فقط لانها مهمة وترد في كل نقاش في التعريف، احنا عكسنا في التعريف تحديد الدستور الذي يقول «ينظم القانون طريقة التأليف» اي اجراءات التأليف فقط، ومراقبة الموارد».

بمعنى اخر الدستور الذي يريد ان ينفذ حكمه لا يجعل الدستور رقابة على افكار الناس، افكار الناس ويراجعهم هذه حقهم، اما اجراءات التسجيل انظمتها كيف اسجل. ولذلك يا اخوان مرة ثانية الموضوع كيف ننفذ بحق حكم الدستور، ترى اللجنة القانونية انها عكست تنفيذ حكم الدستور في التعريف بالطريقة التي وصلت اليها بالاجاز واختصار دون ان تتدخل في افكار الناس وعقائدهم. . . وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد المعمر.

السيد محمد المعمر: شكرا معالي الرئيس.

نحن في وطن عربي مزق وامة مغلوبة على امرها، ونتيجة للظروف التي مزقتها فيها الاحزاب والفوضى والقوى الاستعمارية وممارسة الولاية والوصاية بطرق شتى، فاني اخشى ان ننزل في عموميات ندخل منها متناقضات ومتاهات الوطن العربي والايادي الدخيلة، ولعلي ارى بعكس كل ما جاء في هذا القانون وبكل ما يأتي من اهداف وبرامج للاحزاب اننا امام همزة كبيرة من فشات وشلل تبرص هنا وهناك للنسلق على المواطن والوطن وتزوي بشروها في ظل الديمقراطية اننا علينا ان نقبل بشروح وضوابط لتشكيل الاحزاب خوفا من تجارب الوطن العربي ومهازل الوصولية والدمار.

لذا فاني مع الكلام المنضبط والذي يؤدي لدوام وبقاء الديمقراطية وبقاء الاحزاب

النافعة التي تحترم كل مواطن، وتحافظ على حقوق الجميع، وبكل ما يتناسب مع حضارتنا وعقائنا.

لذا لما جاءت به المادة الثالثة ارى فيها تعديلا بسيطا وهو، الحزب هو كل تنظيم سياسي بشكل بمقتضى احكام هذا القانون من افراد تجمعهم مبادئ واهداف مشتركة بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق برامج تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا لمبادئ العمل الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحرية الرأي وسيادة القانون. . . وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكرا معالي الرئيس.

سوف ادخل لصلب الموضوع مباشرة دون مقدمات، الدستور الاردني كفل الحق للمواطنين بتأليف الجمعيات والاهداف السياسية، ونص الفقرة «٢» من المادة «١٦» معروف.

التعريف يجب ان يكون مختصرا ودائما في الكتب القديمة والحديثة التعريف هو العنوان ولا بد ان يكون مختصرا.

ولذلك لما عرف قانون الاحزاب الصادرة سنة ١٩٥٥ عرف الحزب كرر نفس المادة الدستورية ذاتها، نفس المادة الدستورية وقد جاءت ايضا مختصرة مفيدة جامعة مانعة للحزب السياسي، تكرر ذاتها.

ولما عرضت الحكومة مشروعها الحالي حاولت ان تفصل واعتقد انها شتت التعريف بهذه التفاصيل، ولذلك انا مع هذه اللملة التي قامت بها اللجنة القانونية مشكورة، وانا اعلم وقد حضرت بعض اجتماعات اللجنة القانونية وادركت انهم كانوا يهدفون الى هذه اللملة من اجل تحديد التعريف ليكون التعريف مانعا جامعا مختصرا، فتشكل بوضعه الحالي بهاتين الفقرتين الحزب السياسي كل جماعة سياسية.

وما اثر حول قضية هل هو تنظيم ام جماعة في اللغة العربية وتعبيراتها الجماعة اشمل من التنظيم فحتى يكون جامعا مانعا لا بد من استخدام كلمة جماعة سياسية تتألف وفقا للدستور.

واما الفقرة «ب» حول قضية الشخصية الاعتبارية وعدم جواز حل الحزب او حل قيادته الا وفق احكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة فهذه وان كانت غير ضرورية في وضعها حقيقة الا ان اللجنة القانونية رأت ضرورة وضعها حتى لا يظن ظان فيما بعد ان هذا الحزب ليس شخصية اعتبارية لها مقامها. وانما لا تستطيع حتى الحكومة حل هذا الحزب ولا يمكن حله الا اذا خالف نظامه الذاتي الاساسي او قرار من المحكمة، وقرار المحكمة دائما لا يأتي اعتباطا ولا قرارا اداريا وانما وفق مخالقات للدستور، او مخالقات للنظام الاساسي الذي ينص عليه الحزب لذلك انا مع التعديل الذي جاءت به اللجنة القانونية. . . وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الدكتور



احمد عويدي، للمرة الثانية او الثالثة؟

الدكتور احمد العبادي: لا يا سيدي للمرة الثانية الله يرضى عليك.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

ارجو ان اذكر بما قلته في الجلسة السابقة بان الاحزاب بالنسبة لي تأتي في المرحلة الخامسة من حيث الاولويات والترتيب في البنية التحتية، وان تجاوز مراحل البنية التحتية في تشكيل الاحزاب سيؤدي الى انهيار الاحزاب التي بها ننادي وبها نسمي، خاصة وان الممارسة الديمقراطية لا تزال في مرحلة التجربة الديمقراطية، لم تصل بعد الى الممارسة الحقة الصحيحة.

واذا كنا حريصين على شيء ما ان ينجح فلا بد ان نبني له اسبابه وان نتجاوز عن تقريره مسلوفا، وانني ايضا قد ذكرت في كلامي السابق انني اختلف مع مشروع الحكومة ومشروع اللجنة من حيث صياغة المادة الثالثة.

واما موقفي هذا من حيث الحذر حيال الحزبية والتحزب فانه ينطلق من عدة اعتبارات من اهمها، الخلفية التاريخية لمعاناة شعبنا الاردني من الاحزاب، فنحن نعرف ان الاحزاب خلال ممارساتها السرية والعلنية قد ساهمت في الاردن بامور اربعة مساهمة واضحة الاولى، ساهمت في تعميق الفروقة بين أبناء الشعب الواحد، وبين أبناء الاسرة الواحدة وابناء المنطقة الواحدة والدين الواحد.

وساهمت في تغذية النفاق السياسي حيث كثيرا ما كان يتظاهر الحزبيون بانهم متفقون في

التكتيك السياسي مع الآخرين، وهم يختلفون معهم تماما في الاستراتيجية السياسية، لاننا في العمل السياسي، في قناعاتنا ايضا، نحن الحركة الوطنية بان هناك خلافا بين الاستراتيجية السياسية والتكتيك السياسي، وانهم في استراتيجيتهم السياسية يحفرون لبعضهم بينها هم في تكتيهم السياسي يظهرون متفقين، وهذا اظهار لغير الابطان وابطان لغير الاظهار ولا اعتقد ان ذلك من حميد السجيا.

النقطة الثالثة التي ساهمت الاحزاب في تغذيتها هي الخوف والجبن، سواء كان هذا الخوف مصطنعا او غير مصطنع، ظلوا يخفون الناس من بعضهم بعضا، وظلوا يخفون الناس من الدولة ومن الوهم ومن اجهزة الدولة، وهذه وسيلة سلكها ويسلكها كثير من الحزبيين للوصول الى مأربهم.

واذا كنا نحترم مواقف كثير من الحزبين السالفة الصامدة بغض النظر عن اتفاقنا او افتراقنا معهم في الرأي فاننا ايضا نأخذ على الكثير الكثير الكثير من الحزبيين او دعاة الحزبية الذين اتخذوا من النفاق مركبا والبحث عن المصالح سفينة يصلون فيها الى شواطئ المأرب.

معالي رئيس المجلس: باختصار الدكتور احمد، رجاء هذه المرة الثانية ارجو الاختصار.

الدكتور احمد العبادي: امرك يا سيدي، سأختصر النقطة الرابعة هي التعامل مع الخارج كما تفضل سماحة الشيخ عبد الباقي في كلمة في الجلسة الماضية ولا ارى زيادة لمستزيد في هذا. كل ذلك ادى الى عدم الاستقرار

وبناء عليه فاني يا سيدي اقترح اقتراحين وارجو اي من الزملاء الكرام ان كان اعجبه اي اقتراح ان يثني عليه.

الاقتراح الاول، اذا كان الزملاء يصرون على المناقشة او على الاستمرار في المناقشة لقانون الاحزاب، فاني اقترح ولاهية هذا القانون وكجزء من العملية الديمقراطية وكجزء من احترام شعبنا، ان ترد القانون الى استفتاء شعبي على الشعب الاردني الذي مثله والذي هو مصدر السلطات، فاذا كان اي من الزملاء يثني على هذا الاقتراح سأنتقل الى الاقتراح الثاني.

اصوات: نثني عليه.

الدكتور احمد العبادي: هناك تنبيه، الاقتراح الثاني سيدي وكجزء من العملية الديمقراطية ايضا، وارجو ان لا يؤخذني الزملاء في هذا الاقتراح، وهو ان يطلب مجلس النواب حل نفسه وعمل انتخابات نيابية في اقرب خلال اربعة اشهر، ليستنى انتخاب مجلس نيابي جديد يقرر مع الاستفتاء الشعبي عملية صياغة الاحزاب.

قانون الاحزاب من اخطر اهم القوانين في الاردن يأتي في خطورته بعد الدستور مباشرة، لذلك يجب ان يعطي العناية الكافية والثاني والسوقت، وليأخذ معنا الدورة الاستثنائية والدورة القادمة اذا لم يحل المجلس نفسه او يطلب حل نفسه لان هذا القانون من اهم القوانين. وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد المنعم ابو زنت.

السياسي في الاردن، وهنا اتساءل حقيقة في قراءتي لكل من نصي الحكومة واللجنة القانونية للوقرة، بان هل التنظيم السياسي المطلوب كحزب الان ينطبق ايضا على الجمعيات الخيرية باعتبارها جماعة؟ وان كانت غير سياسية في ظاهرها التكتيكي الا انها في باطنها الاستراتيجي سياسية، وروابط الاسر والعائلات هل هي احزاب؟ هل سيتم حلها؟ - وهنا انصت الجميع واستمعوا لاذان الظهور.

ومن ثم اكمل الدكتور احمد العبادي كلمته.

الدكتور احمد العبادي: وهل سيتم حل هذه الروابط، روابط الاسر والعائلات والجمعيات الخيرية ام سيتم ترخيصها ثانية؟ ام يعاد ترتيبها؟

كلها امور حقيقية تحتاج لمرحلة كنا سبق وذكرناها وهي مرحلة اعادة ترتيب البيت الاردني واعادة التنظيم.

نقطة ثانية ايضا وهي هل سيتم ترخيص الحزب الشيوعي الذي لا يؤمن بالله؟ وهذا مخالف تماما لنص الدستور الذي يقول ودين الدولة الاسلام.

اذن امام ما يقال حقيقة هذه اسئلة يجب ان يجاب عليها.

لذلك لا بد من وجود البنية التحتية لتأسيس الاحزاب، واذا كنا نشبه الحزب بانه السقف الذي تریدون جميعا ان تستظلون بظله، فانه لا بد لهذا السقف من اركان وبنیان، وبالتالي هي قاعدة البنية التحتية.

السيد عبدالمعظم أبو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس:

لست ادري لماذا ذلك التخوف لدى البعض من قانون الاحزاب؟ والرسول الاعظم صل الله عليه وآله وسلم: اخبرنا بان هذه الامة ستفرق الى ثلاث وسبعين فرقة، وفرقة واحدة هي الناجية فرقة اهل السنة والجماعة، ممن يلتزمون منهج الله القائل: وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل، ففرق بكم عن سبيله، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون.

لاجل ذلك مها حاول البعض التشطيط على قانون الاحزاب، ومها حشدوا من ادلة فقهية واخلاقية وسياسية واجتماعية فلا يستطيعون ايقاف معجزة الرسول الاعظم عليه الصلاة والسلام الذي اخبرنا عن افتراق الامة الى ثلاثة وسبعين فرقة. حيث انه عليه الصلاة والسلام وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى، فالتمددية الحزبية موجودة رغم انف الجميع بمعجزة رسول الله صل عليه وسلم.

ثم اتساءل هل الباحث على ذلك التخوف من قانون الاحزاب مصلحة الوطن واستقرار امه؟

فان كان الامر كذلك فاود ان اطمئن الاخوة المتخوفين من ولادة قانون الاحزاب بان ذلك القانون سيكون «المجهر» الحقيقي لاستكشاف الواقع الحزبي من خلال الممارسة الفعلية في ميدان الحياة.

فالخزب الذي يضم خيرا لصالح الامة ومصلحة الوطن، لقد مارس ذلك الخير وقدم

ذلك العطاء البناء تحت مظلة الشرعية القانونية دون ادنى مواربة والتواء.

اما الخزب الذي يضم شررا ضد مصلحة الامة واستقرار امن الوطن فسوف يفضحه الله عز وجل ويعريه على حقيقته من خلال المجهر المتمثل بقانون الاحزاب.

لكن اذا مارست الاحزاب نشاطها دون مظلة قانونية فسوف نفاجا بتيارات مستوردة دونها في الخطورة «وباء الايدز» ومن ثم ستوالد جرائم الفكر الفاسد والمعتقد الكاسد، التي ستجتاح تراث الامة في قيمها السامية في ظل العروبة والاسلام ومن خلال الممارسة الحزبية البناء ضمن اطار الشرعية القانونية سوف يكون التمايز بين الحق والباطل والتمايز بين الخير والشر، والتمايز بين البناء والهدم مصداقا لقوله تعالى .. ما كان الله ليلز المؤمنين على ما انتم عليه، حتى يميز الخبيث من الطيب» ومن خلال ذلك التمايز البناء المعطاء سيكون البقاء للاصلح، مصداقا لقوله تعالى: فاما الزيد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض، واما ما يتعلق بتعريف الخزب، فاني اؤيد قرار اللجنة القانونية.

للاسباب التالية:

اولا: فان لفظ «جماعة» ارق وجدانيا وادق لغويا من اي لفظ اخر حيث ان لفظ الجماعة يعطي ظلال الاستئناس النفسي والاطمئنان القلبي مصداقا لما ثبت في هدي الرسول الاعظم صل الله عليه وسلم حيث قال «يد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار».

فالجماعة التي تمثل حزبا ضمن الشرعية في البناء والعطاء فان يد الله معها ومن شذ بالهدم

والتخريب فهو في نار العقاب الزاجر في الدنيا قبل الاخرة.

ثانيا: لفظ «تألف» وفقا للدستور والقانون، فان من مقتضيات التأليف التجميع والتجمع والتكتل، ولا تجمع ولا تكتل الا بالتنظيم.

اذن: لفظ «تألف» تغنيا عن لفظ التنظيم بديها.

وبما ان من خصائص التعريف الفقهي والقانوني اليجاز الجامع المانع في التعريف فحسبنا ما ورد في ذلك التعريف.

ثالثا: فقرة «ب» من المادة الثالثة: حيث منعت حل الخزب وحل قيادته الا وفق احكام نظامه الاساسي، ابو بقرار من المحكمة.

حيث انه في الحالة الاولى: استحق الخزب ان يحل لانه شذ عن احكام نظامه الاساسي، اي هدم بشماله ما يتبته.

وفي الحالة الثانية: يحل بقرار من المحكمة.

لاجل ذلك اكرر الموافقة على قرار اللجنة القانونية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ ليث شيبيلات.

السيد ليث شيبيلات:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيد الرئيس، لاشك ان بحث قانون الاحزاب في الوقت الذي في رأينا مازال هذا المجلس الكريم لم ينجح في تثبيت حقوق المواطنين الاساسية من حريات وغيره. فبينما نناقش نحن اليوم قانون الاحزاب، وبينما كنا

نناقش ذلك في اللجان، ونحن جزء من هذه السلطة وجزء من هذه الدولة، كانت الممارسات مستمرة في اضطهاد وفي سجن وفي مضايقة ممن يتسبون إلينا إما حبا أو تنظيماً أو غير ذلك ويجاهلون في الدوائر الرسمية بتهمة انك مع فلان، بتهمة انك من جماعة فلان.

سيد الرئيس هذا انفصام في الشخصية ان كان المكلفون باصدار قانون للاحزاب يعملوا استنادا الى اهم ركن من اركان الدستور، حرية المواطن الكاملة، حرته في اختيار تنظيمه غذا دون ان يخشى اية ملاحقة، دون ان يخشى ان يحاسب لماذا انحاز الى هذا التنظيم من غيره دون ان يكون هنالك ضمنا، كما نرى اليوم، احزاب تحت التشكيل مرضى عنها تعامل كأنها احزاب الدولة، تأخذ في الاعلام الرسمي وفي غير الاعلام الرسمي، كل الدعاية وينشر عن اجتماعاتهم وعن انتخاباتهم لامناثهم العامين على الصفحات الاولى، بينما تمنع احزاب قائمة منذ مدة في عقد مؤتمرها الاول حسب التوجه الجديد، تمنعها وزارة الداخلية من عقد مؤتمرها.

حدث ذلك مع اكثر من تشكيل منعوا ويمنعون حتى اليوم من عقد مؤتمهم، بينما الآخرون المدللون تنصدر الصحف اخبارهم، والتلفزيون ينشر افكارهم وارائهم على حلقتين بمجموع خمس ساعات في نفس اليوم الذي كنا نناقش فيه في هذا المجلس حق النائب في ان يصل الى مجموعته لكي يفهموا رأيه وكانت الحكومة تحببنا ليس عندنا وقت لكم، التلفزيون ليس كله تحت تصرفكم نحن عندنا أعمال



اخرى.

سيدي، هذا الجوجو غير مناسب لبحث قانون الاحزاب وواجب هذا المجلس الاولى ولان نجح فيه فقط في فترته الاولى هو تحقيق الحريات بشكل لا رجعة فيه. لا يعتدي على اي مواطن مهما كان السبب حتى يكون هؤلاء المواطنون هم المواطنون الاخيار الاحرار الذين يستطيعون ان ينضموا الى اي تشكيل.

لذلك لاننا لم نصل الى هذا الجو، ولاننا في امور اخرى في تمثيلنا للناس، في رأيي الشخصي ابتعدنا عن ما يريده الناس، خاصة في القضية الفلسطينية وفي قضية محاصرة العراق، ارى ان على هذا المجلس ان اراد ان يكون امينا مع نفسه ان يستقبل وان يدعى الى انتخابات نيابية على برامج واضحة، برنامج مسيرة ما يسمى بالسلام، برنامج قضية العراق ومحاصرة العراق، وايضا قضية الحريات مرة اخرى عسى ان يفرز الشعب مرة اخرى من يدافع حقيقة عن حريته ولا يتنازل ابدا عنها. . وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، اخر المتحدثين الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكرا معالي الرئيس.

لقد كان دوري ايها الزملاء هو شال شخص سيتكلم في هذه الجلسة، ولكنني كتبت لمعالي الرئيس لكي يدي كل بدله من الزملاء في هذا القانون.

واود ان اقول بعد سماعي من جميع الزملاء، من نعم الله علي لم اكن حزيبا في

السابق، ولكنني احترم عقل وفكر اي حزبي.

فايها الزملاء الافاضل هذا القانون سيكون بداية طريق الفلاح لمصلحة الوطن والمواطن، فالوطن اغل واكبر من النياحة ومن الحزب ومن الحكومة، والتاريخ لا يرحم والاجيال ستناقش وتقيم كل قرار يتخذ فالقانون ليس تشريع سماوي لا يمكن تغييره او تعديله بل يعتمد على الدستور والميثاق الوطني الذي ووفق عليه بمؤتمر وطني شعبي عام.

فالقانون ايها الزملاء دون ضوابط كالطفل دون توجيه وانما نود احزابا اردنية المنهج.

فيا معالي الرئيس، هناك اقتراح محدد، وكوني اخر المتكلمين، افضال باب النقاش والتصويت على ما جاء في مشروع الحكومة ومن ثم قرار اللجنة. . . وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، اخواني الحقيقة اني سعيد كل السعادة بما سمعت وهذا يدل على ان التوجه الشورى والديمقراطي توجه سليم، وهو افضل انواع التغيير المطلوب اجتماعيا، افساح المجال للاخوان جميعا ليقولوا ما قالوا.

والبعض يستنكر بعض ما قيل ولكنني اقول الجلسة الاخيرة وهذه الجلسة صرفت على مادة واحدة تقريبا وهذا شيء نعتز به، لاننا مدرسة وهذه المدرسة اعل درجات التعليم والتعلم ليست مدرسة تعليم عام، المدرسة مدرسة فكر، مدرسة تغيير مدرسة فلسفة كلها مدرسة.

سيدي الرئيس، فيه اقتراح مني تقدمت فيه، وفيه امر حقيقة انا لم ادفع بعد عن موقف اللجنة.

فيه اقتراح واذا اخذ بالاقتراح ما فيه داعي للدخول بالموضوع، انا قلت ان هناك مشروع قانون، هناك اقتراح اللجنة القانونية هناك اقتراح معدل لمشروع القانون، واختصارا لوقت المجلس في الجلسات السابقة ارى ان يجتمع رؤساء اللجان مع اللجنة القانونية لعلنا نصل الى موقف موحد، او ما يمكن ان نتفق عليه سنخسر النقاش ويمكن ان نحصر الاختلاف ليبقى امام المجلس.

معالي رئيس المجلس: حقيقة ما اراه فيما تم بحسب الان ان المادة الثالثة نوقشت هذا النقاش الطويل، ولم يصلنا مشروع مقترح مقدم يحتاج لبحثها خارج هذا المجلس الا للمواد القادمة.

ان كان هناك شيء فليقدم للمجلس ثم يحول الى اللجنة القانونية وتجتمع مع من تشاء من رؤساء الكتل وغير ذلك.

السيد رئيس اللجنة: يا سيدي قديم اقتراح ثالث والي قدمه الاستاذ يوسف مبيضين كنائب، واعتقد ان هذا الاقتراح عمم على الكتل، واعتقد ان الحكومة تتبناه.

معالي رئيس المجلس: يقدم ويعرض على المجلس للتصويت عليه. لا مانع ان يقدم الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكرا معالي الرئيس.

فالمدرسة تقول التغيير، ونحن سعدنا كثيرا بما سمعنا حتى من الذي لا نوافق عليه ابتداء ونعي وعيا تاما كل المعاني التي جاءت في كلمات الاخوة النواب ونحترم ما قيل، والناس يحكمون والمجلس الكريم يصوت ويتخذ القرار الذي يراه. وهذه هي بداية الانجاز الديمقراطي الشورى والتغيير الصحيح «في الاتجاه الصحيح». اخواني ما جاء في المشروع المقدم وقلت سأعطي هذه المادة مجالا واسعا اكثر مما تستحق، وقد كان بقية المواد تلتزم ان شاء الله، بالمادة مباشرة، لكن هذه المادة اخذت ما اخذته وشيء حقيقة نعتز به.

لدينا المشروع المقدم بالقانون رأي اللجنة القانونية، الاقتراحات التي نفي عليها. وارجو ان نسلق السبيل في عرض هذه الموضوعات عرضا دقيقا والابعد هي الاقتراحات الواردة من بعض الاخوة والتي نفي عليها، وطلبت من الامانة العامة تمحيصها لعرضها عليها والتصويت عليها.

وهناك تشابه كبير في بعض المقترحات والتي نفي عليها. فان كان هناك وسيلة من اصحاب المقترحات ان يتفقوا على نص واحد وخاصة في التعديلات الاساسية على البند «أ» من المادة «٣» من رأي اللجنة القانونية.

. فأرجو من الامانة العامة عرض هذه الموضوعات ثم ان كان هناك تقارب او تلاقي بين اقتراحين فتجتمع بنص واحد يعرض، ولا مانع ان يعرض على المجلس كنص واحد، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة فيه امرين

حتى تتمكن الامانة العامة من جمع الاقتراحات وتنسيق الاوراق، اقترح ان ترفع الجلسة للصلاة لمدة نصف ساعة ونعود للتصويت على الاقتراحات. . . وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً، السيد الامين العام نشوف شوفيه عندك اقتراحات.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

أنا لذي كافة الاقتراحات المكتوبة والتي قدمت من السادة النواب.

تجمع لدى الامانة العامة يا معالي الرئيس كافة الاقتراحات المقدمة المكتوبة والتي قدمت من السادة النواب، وهي على ثلاث مستويات.

اقتراح مقدم من معالي وزير العدل، واقتراح ذات طبيعة استثنائية مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي وهو متناقض مع اقتراحه ليوم امس. وسلسلة من الاقتراحات المشابهة ذات الطبيعة المشابهة التي قدمت من السادة النواب، فالأقترحات جميعاً موجودة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أنا من مصلحة هذا المجلس ان يتروى وأن يتأن في مثل هذا الامر العظيم، وقد سمعت من سعادة رئيس اللجنة القانونية اقتراحاً ينسجم مع المصلحة وهو أن يجتمع

رؤساء الكتل وأن يجتمع معهم من يريد من اخواننا المستقلين ليبحثوا بينهم جميع الامور المتعلقة بهذا القانون، وفي مثل هذا الجو الطيب الذي تلتقي فيه مثل هذه العينات الطيبة من اخواننا النواب، أرجو أن يتم التراضي على جميع القانون. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.

انا لن اتدخل في صلب الموضوع ولكنني اناقش اقتراح الزميل رئيس اللجنة القانونية.

إن من استقال من اللجنة القانونية عضواً لا يقلل أن يحضر اجتماعاتها مراقباً، ولكن ما أقوله انني اتفق مع الاخ الاستاذ حسين مجلي في اقتراحه ان يستعفى هذا المجلس لجنة منه، ليس شرطاً أن تكون من اللجنة القانونية، وليس شرطاً أن تكون من رؤساء الكتل.

أن يستعفى لجنة منه قادرة على أن تجمع هذه الآراء وتخرج منها برأي وفاق، وليس رأي لجنة ملزم لاحد، وانما رأي يمثل توافق معظم اعضاء هذا المجلس ليعرض علينا في جلسة قادمة، ليس في هذه المادة وحدها ولكن في معظم المواد، خاصة وأن بين يدي الامانة العامة ما يتجاوز خمسة عشر اقتراحاً سيأخذ التصويت عليها يومين على الأقل.

انا اتفنى على معالي الرئيس ان يطرح تشكيل لجنة من اللجنة القانونية ومن الكتل وغيرها، يدرسون هذا الامر بسرعة تسبق يوم

الاحد القادم. . . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، النظام الداخلي حقيقة لا نستطيع مخالفة بوجود لجنة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن موضوع محدد ولها أن تأخذ ما تشاء، ولها أن تستعين بمن تشاء.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

في الحقيقة نحن نعلم أن مشروع القانون المقدم من الحكومة مطروح على المجلس منذ اشهر عديدة، وبإبطاء أو بغير ابطاء انتهى وقت الحديث عن لماذا تأخر اقرار القانون حتى هذه الساعة.

حسب النظام الداخلي لهذا المجلس احواله الى لجنته القانونية، ودرسته لجنته القانونية، وهامي تقدمه للمجلس بكامل هيئته. وكان اثناء اجتماعاتها يحق لأي عضوي كتلة او في غير كتلة، في لجنة او في غير لجنة، حضور نقاشاته.

وفي هذه الجلسة والجلسة السابقة اعضاء الكتل ورؤساء الكتل قالوا آرائهم، انني أرى أن احواله الى لجنة من جديد مهما كان تشكيلها مضيق للوقت.

الكل قد أدل بدلو، فلماذا لا نصوت حسب مقتضيات النظام الداخلي؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة كل اللي أمامنا من فرص هي شهرين على الاكثر، فنحن نشعر الان انه احنا ضيعنا ثمنهم من اليومين هذول.

شكراً لسيادتك انك أوسعت المجال للحديث المطول في جلستين، لكن كانوا على حساب القانون.

القانون الي بين ايدينا الخلافات فيه قليلة، حتى مع اللجنة القانونية، يمكن على مادتين أو ثلاثة هنالك خلاف أساسي.

مثل المادة «٣» انا مش شايف فيها خلاف كبير، وأرى ان سيادتك يسمح الان بطرح الاقتراحات الي جاءت، واذا كانت الامانة العامة لديها اقتراحات من السابق بالامكان تنسيقها وطرح الاقتراح الابد منها فالابد، والي ينجح منهم يمضي.

ثانياً - الكلام الي تكلمه الاستاذ حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية باقتراح ان يجتمع رؤساء الكتل ومن يرغب من الاخوان المستقلين، انا رأيي فيه انه كلام صائب هذه كواليس ليست لجنة، ليست لجنة تمثل مجلس النواب الذي يمثل مجلس النواب هو اللجنة القانونية، وقد أحيل اليها وجاء منا، لكن لتنسيق عملية مكانيكيتنا في الجلسة لا بأس من اجتماعنا في غرفة وتدارس هذه المواد مادة مادة. اذا وجدنا وجهات نظر متطابقة نسقناها، وان ما لقينا يطرح تحت هذه القبة يطرح الي اختلافنا عليه ويمضي عليه التصويت كما ينص النظام، ليست لجنة لان تأتي برأي ملزم، لا نقول ذلك.

فسيدي الرئيس اقتراحي المحدد الان



انك تبدأ بطرح الاقتراحات على المادة الثالثة، وبعد ذلك تأتي للاقتراحات الأخرى. واعتقد أن اقتراح معالي وزير العدلية كان اقتراحاً صائباً، وأحنا الاقتراح التي قدمناه كان تقريباً من نفس روح ذلك الاقتراح، فنسحب اقتراحنا ونبقي اقتراحه وليطرح، إذا امرت، للتصويت.

وأي اقتراح يجمع عليه هو اقتراح كويس لأنه في المادة ما فيه وجهات نظر مختلفة كثيراً بين اللجنة القانونية وبين مشروع الحكومة.. وشكراً

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ما قبل حقيقة يبقى المجلس صاحب القرار بهذا واللجنة القانونية، كما ذكرت قبل قليل، هي المعتمدة وليس هناك أي تشكيل لجان في اللجنة القانونية لاشك في هذا.

واقترح معالي وزير العدل وغيره من الاقتراحات تدرس من خلال التشاور وليس تشكيل لجان. الأستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعدل ما اقترحه الزميل عبدالرؤوف الروابدة بنفس المعنى، أن لا نقول تجتمع لجنة، قد نصت مع الدستور وما هي اللجنة وهل لنا حق أن تشكل لجنة؟

نقول أننا نلاحظ أن كثيراً من الجهات رغبة أن تجلس مع بعضها البعض للخروج بأمر توافقي، قد تنجح في الخروج بمشروع موحد. فهذا أمر عائد لرئاستكم أو لتصويت المجلس، أن يفسح المجال ليومين على أن تأتي في المرة

القادمة وقد انبينا عدة مواد نعتقد أننا مختلفون كثيراً عليها. قد تأتي متفقين وهذا ما فيه الزام ولكن أن تنسق الجهود حتى لا نصتطم هنا ونحسر الصالح العام بحسب لأنني تشددت والآخر تشدد فلا نأخذ مشروعاً متكاملأً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً، سيدي الرئيس الحقيقة الكلام الذي تفضل فيه الأخ ليث والي هو استكمال لكلام الأخ عبدالرؤوف والأخ حسين، هو حقيقة سيحفظ الوقت وسنقر هذا القانون بطريقة أسرع، لا ننفش بالنقاشات التي جرت في اليومين الماضيين، هذا كان تعليق على القانون بمجمله.

الآن احنا بصدد اقرار القانون، لن يأخذ وقتنا طويلاً، ما الضير في أن تشكل حالة أو لقاء معين نحقق فيه أغلبية كبيرة جداً لأقرار هذا القانون بحيث يكون القانون اجماع وطني.

حقيقة سيدي الرئيس قد تأتي يوم الأحد وننهي هذا القانون، فانا اني على اقتراح والهدف منه تقصير وقت اقرار هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: شكراً، إذا سمح لي الأخوان يندو لي ما سمعت أن هناك اقتراح وعليه شبه اجماع هو أننا لا تشكل لجان جديدة وإنما نكلف اللجنة القانونية لتنسيق المقترحات المطلوبة وتقديمها إلى المجلس، وهي تتعاون مع من تشاء، لكن تقدمها للمجلس بصورتها النهائية أما بإصرار على اقرارها أو بتعديل تقدمه.

في المجلس حسب النظام.

معالي رئيس المجلس: أنا قلت بوضوح لا نريد لجنة جديدة، نحن نكلف اللجنة القانونية وهي تستعين بمن تشاء. واللجنة القانونية تجتمع مع من تشاء، هذا ما قصدته.

السيد سليمان عرار: احنا حقاً نجتمع مع بعضنا، اتركها لنا بدون قرار.

معالي رئيس المجلس: نطلب فقط من اللجنة القانونية أن تنسق هذه الأمور وتقدمها لنا بصورتها النهائية. الدكتور عبدالله المكايلة.

الدكتور عبدالله المكايلة: نقطة النظام هي أنه يوجد اقتراحات جاهزة للتصويت، الزملاء الكرام يرون مصلحة في أن تعود القضية إلى التنسيق بين كل الكتل.

النظام الداخلي لا يجيز لنا أن نعيدها إلى اللجنة القانونية. كل الذي اماننا معالي الرئيس أن تأمر برفع الجلسة والنواب يباشرون مباشرة هذه المهمة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس.

أود أن أذكر معاليك أنه قبل عشرة أيام طلبت من معاليك في مكتبك أن تجلس مع رؤساء الكتل لتداول هذا الأمر بوجود بعض الأشخاص، ولكن في الجلسة الماضية واليوم دارت المناقشات مطولاً وتحدث معظم زملائي مطولاً.

فإذا كان هذا التنسيق والتشاور يتم ويقدم في الجلسة القادمة، وتبقى بقية المواد إذا حلت في جلستين أو ثلاث نهي القانون كله بأذن الله.

ان كان هذا يوافق عليه المجلس الكريم، من يوافق على هذا الاقتراح؟ تعد الأصوات. رجاء من يرى أن تكلف اللجنة القانونية بتنسيق هذه الأمور؟

معالي رئيس المجلس: الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس يبدو أن هناك عدم وضوح في التصويت، طرح بعض الأخوة أن يكون للكتل دور والهدف في ذلك أن يكون للكتل دور وقد يكون الدور الاساسي.

لكن احنا بدنا نوفق اعمال النظام الداخلي مع وجود الكتل، رؤساء الكتل بالذات، ممثلة وليكن الاجتماع غداً، فبعض الاخوان قالوا عودة فقط للجنة القانونية.

الواقع الامر ليس كذلك، المقترح ان تكون اللجنة القانونية، إعمالاً للنظام الداخلي اللجنة القانونية عندما تنسق بهذا الموضوع، ستعتمد أساساً على وجود الكتل ومن يرغب من المجلس الكريم.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وهذا ما عنت بالضببط وأنا قلت هذا، الأستاذ سليمان.

السيد سليمان عرار: شكراً، الحقيقة أنا اللي قصدته انه حتى بدون استئذان المجلس، هذا من حقنا، نقعد في الكواليس مع رئيس اللجنة القانونية وننسق شغلنا ويجري كل شيء



فالان عندما طرح أن يقول هناك تصويت اما على الاقتراحات التي طرحت وثني عليها، أو على مشروع قانون الحكومة، أو على قرار اللجنة. فلماذا هذا التوجه الجديد أن تجتمع لجنة ونكون لجنة؟

لقد أضعنا ما أضعنا يا معالي الرئيس، فأنني أطلب من الزملاء وأهيب بهم أن نصوت على ما تفضلتم به قبل قليل. . . وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: شكراً معالي الرئيس.

انه من حق الرئاسة اذا شعرت ان هنالك اتجاهات عاماً يخدم المصلحة العامة أن تقود ذلك الاتجاه وذلك برفع الجلسة كما تفضل اخي الدكتور عبدالله، ثم تقومون سيادتكم بدعوة الاتجاهات التي ترون انه يمكن التوفيق معها ثم الآخرين ونخرج بأمر فيه وحدة وفيه سرعة بت.

ذاك امر تمارسونه انتم يا سيادة الرئيس وينجح المجلس وتضعونه في الامور التي يفتخر المجلس انه انجزها. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نطلب من الامانة العامة أن تقدم في الجلسة القادمة المقترحات مبوبة ومنظمة لترحها بشكل نهائي على المجلس. وفي الجلسة القادمة سنعرض عليكم خلاصة هذه الاقتراحات منسقة واعدادها للتصويت بشكل نهائي، لان هناك بعض المعلومات فيها كلمات لغوية وبسيطة،

فنود التنسيق وعرضها عليكم والقرار في النهاية لكم فيما يخص هذا الموضوع.

السيد الامين العام:

٤ - ما يجد من أعمال.

معالي رئيس المجلس: لاني قبل انفضاض الجلسة استقالات من اللجنة القانونية، تقدم الاخوة الاستاذ يوسف المبيضين، الاستاذ محمد فارس الطراونة، الشيخ علي الفقير. تقدموا بطلب استقالة من اللجنة القانونية؟ فهل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ الجلسة لم تنته بعد، هناك نقاط نريد بحثها.

الجلسة لا تزال قائمة ومن أراد التحدث فالمجال مفتوح، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

انا اقترح على الزملاء الكرام وعلى الرئاسة تأجيل هذا الاقتراح لجانب ان اللجنة القانونية ستفقد نصابها. فبالناتالي سيخل ببيبة عملنا المنظم. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدغمي.

السيد هيدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ليس لنا صلاحية في قبول او رفض الاستقالة، هي اعلام للمجلس. وثانياً النصاب الذي يغاير زميلي الفاضل أن تفقده اللجنة القانونية النصاب بثلاثة اعضاء فقط حسب النظام الداخلي، ولذلك أخذ المجلس

والاستثنائية.

وصلي استقالة رئيس اللجنة ومقرر اللجنة، وهناك اشكالات اري ان يبحثها المجلس الكريم، وتنسبي للمجلس الكريم هو ان نطلب من الاخوين الكريمين رئيس ومقرر اللجنة تقديم تقرير شامل ووافي يناقش في جلسة خاصة، ولاهمية هذا الموضوع فقد افردنا في عريضة النواب، والتي صدرت بالارادة الملكية السامية ايضاً، بند خاص تحت هذا الموضوع.

ولهذا تنسبي لكم ان نطلب من الاخوين الكريمين تقديم التقرير الشامل عن اللجنة واعمالها، وهم قاموا باجتماعات وقاموا باعمال. ويناقش التقرير وعلى ضوء ذلك ينظر في وضع اللجنة الكلي. فان كان هذا يروق للمجلس الكريم فنرجو الموافقة عليه، موافقة.

ويطلب من الاخوين رئيس اللجنة ومقررها تقديم تقرير شامل يناقش في جلسة يوم الاثنين وفي مدة لا تزيد على اسبوعين بأي حال من الاحوال.

هذه الموضوعات هي الموضوعات التي لدي، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ولمواصلة ما اتفقت عليه اعتقد الاكثرية ان نحدد موعد لقاء فيما بين اللجنة القانونية ورؤساء الكتل ومن يرغب يوم غد، لانه ليس لدينا وقت الجلسة القادمة يوم الاحد، او اذا رأيتم يوم السبت الساعة العاشرة صباحاً.

اصوات: نثني على ذلك.

علماً باستقالة الزملاء الاكابر. . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: معالي الرئيس، في ضوء ما تفضل به الاخ عبدالكريم الدغمي من انه نأخذ علماً فقط ولاحظنا ان هذه الاستقالات من اللجنة القانونية مستمرة، واللجنة القانونية هي اللجنة الاساسية في هذا المجلس.

فيبدو لي انه لا بد من اعادة النظر في تشكيل هذه اللجنة، ولا يجوز أن تبقى اللجنة القانونية بعدد قليل او غير مثله لكافة توجهات المجلس، فأرجو من معالي الرئيس ان يتفضل ببحث هذا الموضوع واعتباره بشكل او بأخر واعادة تشكيل اللجنة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، رئيس اللجنة ومقررها نرجو منهم الان او في جلسة قادمة ان يعطونا صورة عن الوضع، هل يكتفون بالموجود؟ ام يفتحوا الباب امام الالتحاق باللجنة من جديد.

النقطة الثانية هي موضوع لجنة التحقيقات النيابية، لجنة التحقيقات النيابية لها صفة خاصة وقرار خاص. . . عفواً ابو محمد وصلي شيء خطي منك، وصلي شيء خطي منك.

خلينا في الموضوع الثاني، لجنة التحقيقات النيابية لجنة خاصة واعطاها المجلس بقرار منه أن العمل مفتوح فيها على مدار العام ولا ترتبط باجتماعات المجلس في دوراته العادية